مجلس الأمن

السنة السابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٩٠٩٩

الثلاثاء، ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد كوستا فيليو	(البرازيل)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	ألبانيا	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة	السيد أبو شهاب
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غابون	السيدة كومبا بامبو
	غانا	السيدة أوبونغ – نتيري
	فرنسا	السيدة برودهيرست – إستيفال
	كينيا	السيد كيبوينو
	المكسيك	السيد دي لا فوينتي راميرس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	النرويج	السيدة يول
	الهند	السيد راغوتاهالي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس – غرينفيلد

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (verbatimrecords@un.org), Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي أذربيجان، والأرجنتين، والأردن، وإسرائيل، وإندونيسيا، وجمهورية إيران الإسلامية، وباكستان، والبحرين، وبنغلاديش، وتركيا، والجزائر، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وجنوب أفريقيا، وقطر، وكوبا، والكويت، ولبنان، وماليزيا، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، واليابان، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وأقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم لدولة فلسطين التي تتمتع بمركز المراقب لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

ولعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة لين هاستنغز، نائبة المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط ومنسقة الأمم المتحدة المقيمة ومنسقة الشؤون الإنسانية للأرض الفلسطينية المحتلة، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ولعدم وجود اعتراض، فقد تقرر ذلك

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو أيضا إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد ثيبولت كاميلي، القائم بالأعمال بالنيابة لوفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة؛ وسعادة السيد ماجد عبد الفتاح عبد العزيز، المراقب الدائم عن جامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة؛ سعادة السيد أرماناثا كريستياوان ناصر، نائب رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف؛ والسيدة أمينة قادر، القائمة بالأعمال بالنيابة للبعثة المراقبة الدائمة لمنظمة التعاون الإسلامي لدى الأمم المتحدة.

وأقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم عن دولة الكرسي الرسولي التي تتمتع بمركز المراقب لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

ولعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيدة هاستنغز.

السيدة هاستنغز (*تكلمت بالإنكليزية*): يسرني أن أدلي بهذه الإحاطة بالنيابة عن المنسق الخاص تور فينسلاند، التي تغطي الفترة المشمولة بالتقرير من ٢٧ حزيران/يونيه إلى ٢١ تموز/يوليه.

وبينما تتغير التطورات المحددة للنزاع، فإن الواقع الهيكلي لم يتغير. وما زلنا نشهد مستويات مقلقة من العنف ضد المدنيين، مما يؤدي إلى تفاقم انعدام الثقة ويقوض التوصل إلى حل سلمي للنزاع.

وعلى مدى سنوات، ظل التوسع الاستيطاني غير القانوني في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، يقلص باطراد الأراضي المتاحة للفلسطينيين لأغراض التنمية وسبل العيش، ويحد من حركتهم وإمكانية وصولهم ويقوض احتمالات إقامة دولة فلسطينية قادرة على البقاء. وقد أدت ٣٩٩ عملية هدم للمباني المملوكة للفلسطينيين ومصادرتها وعمليات الإخلاء في المنطقة جيم هذا العام إلى تشريد أكثر من ٤٠٠ فلسطيني. هناك شعور متزايد باليأس بين العديد من الفلسطينيين، الذين يرون أن فرصهم في إقامة دولة وسيادة ومستقبل سلمي تتلاشى.

وعلى الصعيد الداخلي، يرون أيضا اقتصادا فلسطينيا متداعيا ومقيدا، وعدم إحراز تقدم في النهوض بالوحدة الفلسطينية الداخلية وإصلاح الحكم، والحاجة الملحة إلى تجديد الشرعية للمؤسسات الوطنية، بما في ذلك من خلال برلمان وحكومة منتخبين ديمقراطيا في فلسطين.

ويدرك العديد من الإسرائيليين أيضا مخاطر الاستمرار على المسار الحالي. إنهم يرون دورات لا نهاية لها من العنف، وخطر مستمر من التصعيد، وانعدام الآفاق لإنهاء النزاع.

وفي ظل هذه الخلفية المثيرة للقلق، أشارت الزيارة التي قام بها الرئيس الأمريكي بايدن إلى المنطقة في وقت سابق من هذا الشهر إلى تجدد توافق الآراء على حل الدولتين على أساس حدود عام ١٩٦٧. خلال الزيارة، ولأول مرة منذ سنوات، كرر القادة الإسرائيليون والفلسطينيون والأمريكيون أيضا الإعراب عن تأييدهم لحل الدولتين باعتباره ضروريا لمستقبل الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء. وبالإضافة إلى الاجتماع مع رئيس الوزراء لابيد والرئيس عباس، قام الرئيس بايدن بزيارة جديرة بالذكر إلى مستشفى أوغوستا فيكتوريا في القدس الشرقية. ويجب أن نبني على تلك الالتزامات التي أعيد تأكيدها وأن نعمل بشكل جماعي لتشجيع الخطوات التي تسمح بالعودة إلى عملية سياسية مجدية.

استمر العنف اليومي في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقتل ثلاثة فلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة أثناء عمليات تفتيش واعتقال، وجرحت قوات الأمن الإسرائيلية ٢٨٧ فلسطينيا، من بينهم ٢٨ طفلا، خلال المظاهرات والاشتباكات وعمليات البحث والاعتقال والهجمات المزعومة ضد الإسرائيليين وغيرها من الحوادث في الضفة الغربية. ونفذ مستوطنون إسرائيليون أو مدنيون آخرون ٢٧ هجوما ضد الفلسطينيين، مما أسفر عن إصابة ١٢ شخصا و/أو إلحاق أضرار بالممتلكات الفلسطينية، بما في ذلك ١ ٠٠٠ شجرة زيتون.

وإجمالا، أصيب ١٨ مدنيا إسرائيليا، من بينهم امرأتان، وسبعة من أفراد الأمن الإسرائيليين بجروح على أيدي فلسطينيين في هجمات إطلاق نار وطعن واشتباكات وإلقاء حجارة وزجاجات حارقة وغيرها من الحوادث. وفي المجموع، نفذ الفلسطينيون ٥٠ هجوما ضد مدنيين إسرائيليين، ٣٩ منها حوادث رشق بالحجارة، أسفرت عن إصابات و/أو إلحاق أضرار بالممتلكات الإسرائيلية.

وفي ٢٩ حزيران/يونيه، أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار على فلسطيني يبلغ من العمر ٢٥ عاما فأردته قتيلا في سياق اشتباكات أعقبت عملية اعتقال نفذت في جنين بالضفة الغربية. ووفقا لقوات الأمن الإسرائيلية، ألقى الرجل عبوات ناسفة باتجاه الجنود الإسرائيليين. وأعلنت حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين في وقت لاحق أن الرجل عضو فيها.

وفي ٢ و ٦ تموز/يوليه، أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار على فلسطينيين اثنين فأردتهما قتيلين في قرية الجبعة، بالقرب من جنين.

وفي ٢ تموز/يوليه، وفقا لشريط فيديو وشهود عيان، أطلقت النيران على شاب يبلغ من العمر ١٧ عاما من مسافة ٣٠ مترا تقريبا بينما كان يبتعد، بعد أن ألقى الحجارة باتجاه الجنود. وقالت قوات الأمن الإسرائيلية إنها أطلقت النار بعد أن ألقى الصبي زجاجة حارقة.

وفي ٦ تموز/يوليه، أطلق الرصاص على رجل فلسطيني وقتل أثناء مغادرته منزله خلال عملية اعتقال قامت بها قوات الأمن الإسرائيلية في مكان قريب. وقالت قوات الأمن الإسرائيلية إن الرجل أصيب بالرصاص بعد محاولته الفرار.

وفي ٥ تموز/يوليه، أصيب رجل إسرائيلي بجروح خطيرة بعد أن طعن على جسر للمشاة في بني براك في وسط إسرائيل. وفي ٦ تموز/يوليه، أعلنت قوات الأمن الإسرائيلية أنها اعتقلت رجلا فلسطينيا يشتبه في أنه نفذ الهجوم.

وفي ١٩ تموز/يوليه، طعن فلسطيني إسرائيليا في حافلة في القدس وأصابه بجروح متوسطة. ثم أطلق مدني إسرائيلي النار على المهاجم وأصابه بجروح.

وفي ٢ تموز/يوليه، سلمت السلطة الفلسطينية الرصاصة التي قتلت الصحفية الفلسطينية – الأمريكية شيرين أبو عاقلة إلى سلطات الولايات المتحدة لإجراء اختبارات الطب الشرعي. وفي ٤ تموز/يوليه، وبعد إجراء تحليل أشرف عليه منسق الأمن في الولايات المتحدة، أعلنت الولايات المتحدة أن الفاحصين لم يتمكنوا من التوصل إلى استنتاج حاسم بشأن منشأ الرصاصة، بسبب حالتها التالفة. كما قالت الولايات المتحدة إنها بعد أن اطلعت على نتائج التحقيقات التي أجراها

الجانبان الإسرائيلي والفلسطيني في وفاة أبو عاقلة خلصت إلى أن إطلاق النار من مواقع قوات الدفاع الإسرائيلية كان هو المسؤول على الأرجح وأنها لم تجد سببا للاعتقاد بأن ذلك كان متعمدا.

واستمر العنف المتصل بالمستوطنين خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ولا سيما فيما يتعلق بالحوادث التي وقعت في تجمع رأس التين في الضفة الغربية.

وفي ليلة ٦ تموز/يوليه، أضرم أفراد يعتقد أنهم مستوطنون إسرائيليون النار في أربع نقاط حول التجمع، مما ألحق أضرارا بعدد من المباني، بما فيها الخيام. ويأتي الهجوم في أعقاب هجمات أخرى شنها مستوطنون ضد التجمع في الأسابيع الأخيرة، أصيب خلالها اثنان من سكانه.

وأكرر التأكيد على أنه يجب محاسبة مرتكبي جميع أعمال العنف وتقديمهم إلى العدالة على وجه السرعة. وأكرر التأكيد أيضا على أنه يجب أن تمارس قوات الأمن أقصى درجات ضبط النفس وألا تستخدم القوة الفتاكة إلا عندما يكون تجنبها تماما غير ممكن من أجل حماية الأرواح.

وفي ٢٠ و ٢١ تموز/يوليه، شارك آلاف الإسرائيليين في حملة حظيت بتغطية إعلامية واسعة النطاق قامت بها منظمة استيطانية لإقامة بؤر استيطانية في جميع أنحاء الضفة الغربية. وقبل الحملة، أصدر وزير الدفاع الإسرائيلي غانتس بيانا قال فيه إن هذه الجهود إنما هي أنشطة غير قانونية تستعد الأجهزة الأمنية لإحباطها. كما أصدر جيش الدفاع الإسرائيلي والشرطة الإسرائيلية بيانات مماثلة. وفي ٢١ تموز/يوليه، أزالت قوات الأمن الإسرائيلية المخيمات السبعة المؤقتة التي أقيمت وأجلت المدنيين الإسرائيليين من المنطقة.

وأرحب بالبيانات والإجراءات التي اتخذتها حكومة إسرائيل لمنع إنشاء بؤر جديدة. وأكرر التأكيد على أن جميع المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي وما فتئت تشكل عقبة كبيرة أمام السلام.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، هدمت السلطات الإسرائيلية ٧٧ مبنى يملكه فلسطينيون في المنطقة جيم وخمسة مبان في القدس الشرقية أو صادرتها أو أجبرت أصحابها على هدمها، مما أدى إلى تشريد ٦١ فلسطينيا، من بينهم ٣١ طفلا. وقد نفذت عمليات الهدم بسبب عدم وجود تراخيص بناء إسرائيلية، والتي يكاد يكون من المستحيل على الفلسطينيين الحصول عليها.

وفي أعقاب الحكم الذي أصدرته محكمة العدل العليا الإسرائيلية في ٤ أيار/مايو والذي سمح بالمضي قدما في إخلاء التجمعات السكنية في مسافر يطا، في جنوب الضفة الغربية، بسبب وجودها في "منطقة إطلاق نار" أعلنتها إسرائيل، واصلت القوات الإسرائيلية اعتماد تدابير تقييدية تؤثر سلبا على المجتمعات المحلية الفلسطينية والجهات الفاعلة الإنسانية التي تقدم الدعم. وتشمل هذه التدابير التدريب العسكري المستمر، وما يتصل بذلك من قيود مفروضة على التنقل، واعتقالات، بما في ذلك تلك التي تنطوي على استخدام القوة، فضلا عن القيود المفروضة على وصول موظفي المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية الفلسطينية إلى المنطقة. ولا يزال يساورني قلق عميق إزاء الآثار المحتملة لحكم المحكمة العدل العليا والخسائر الإنسانية التي ستلحق بالمجتمعات المحلية المعنية إذا ما نفذت أوامر الإخلاء.

وفي تطور إيجابي، أعلنت السلطات الإسرائيلية في ١٢ تموز/يوليه أنها ستمضي قدما في ست خطط لأعمال البناء الفلسطينية في المنطقة جيم. وأحث إسرائيل على المضي قدما بهذه الخطط وإصدار تراخيص بناء لجميع الخطط التي سبق الموافقة عليها للفلسطينيين في المنطقة جيم وفي القدس الشرقية.

وفي ٢١ تموز/يوليه، قبلت المحكمة العليا الإسرائيلية جزئيا استئناف قدمته أسرة فلسطينية مهددة بالطرد في حي سلوان في القدس الشرقية، وجمدت أمر الطرد إلى حين الانتهاء من الإجراءات في محكمة أدنى درجة.

وأدعو السلطات الإسرائيلية إلى الكف عن تشريد الفلسطينيين وطردهم، تمشيا مع التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، والموافقة على خطط إضافية من شأنها أن تمكن الفلسطينيين من البناء بشكل قانوني وتلبية احتياجاتهم الإنمائية.

وفي ٣٠ حزيران/يونيه، صوت الكنيست الإسرائيلي لصالح حل نفسه والدعوة إلى إجراء انتخابات برلمانية جديدة، من المقرر إجراؤها الآن في ١ تشرين الثاني/نوفمبر. وبسبب الاتفاقات الائتلافية، أصبح يائير لابيد في ١ تموز/يوليه رئيسا لوزراء إسرائيل وسيرأس الحكومة المؤقتة خلال الانتخابات المقبلة وعملية تشكيل الحكومة. وأهنئ رئيس الوزراء لابيد، ويتطلع المنسق الخاص إلى مواصلة العمل معه للمضي قدما بخطوات نحو الحل القائم على وجود دولتين والسلام الدائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

وفي الفترة من ١٣ إلى ١٥ تموز/يوليه، قام رئيس الولايات المتحدة بايدن بزيارة إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة، واجتمع مع زعماء إسرائيليين وفلسطينيين. وخلال الزيارة، أعلن الرئيس عن سلسلة من المبادرات لدعم الشعب الفلسطيني، بما في ذلك مساهمة جديدة متعددة السنوات بقيمة ١٠٠ مليون دولار لشبكة مستشفيات القدس الشرقية، رهنا بموافقة الكونغرس؛ و ٢٠١ مليون دولار لتمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)؛ و ١٥ مليون دولار إضافية من المساعدات الإنسانية للفلسطينيين بهدف معالجة انعدام الأمن الغذائي؛ ومنحتان جديدتان بموجب قانون الشراكة من أجل السلام في الشرق الأوسط.

وفي ١٦ تموز/يوليه، وفي سياق اجتماع الرئيس بايدن مع القادة الإقليميين في المملكة العربية السعودية، أعلنت الولايات المتحدة أن الكويت وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة تعهدت أيضا بتقديم ٢٥ مليون دولار أخرى لشبكة مستشفيات القدس الشرقية.

إن إعلان إدارة بايدن أن إسرائيل وافقت على السماح لجسر اللنبي، بين الضفة الغربية والأردن، بالعمل على مدار ٢٤ ساعة في اليوم، سبعة أيام في الأسبوع، بحلول نهاية سبتمبر، سيسهم إلى حد ما في تقليل الانتظار الطويل الذي يتعرض له الآلاف عند المعبر. كما قالت الولايات المتحدة إن إسرائيل وافقت على تسريع الانتقال إلى تكنولوجيا شبكات الجيل الرابع في الضفة الغربية، ثم في غزة، والدعوة إلى عقد اللجنة الاقتصادية الفلسطينية الإسرائيلية المشتركة الخاملة منذ فترة طويلة مع السلطة الفلسطينية.

وأرحب بالدعم الحاسم الذي تعهدت به الولايات المتحدة والمنطقة من أجل مستشفيات القدس الشرقية، وهي مؤسسات فلسطينية حيوية توفر الرعاية الصحية للمرضى من جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. ولا تزال هناك حاجة إلى دعم الإصلاح الهيكلي للقطاع الصحي من أجل العمليات المستدامة لشبكة المستشفيات المثقلة بالديون. كما أعرب عن ترحيبي وتطلعي إلى تنفيذ الالتزامات الهامة التي تعهدت بها إسرائيل لتحسين تنقل الفلسطينيين ووصولهم إلى جسر اللنبي والتحول إلى تكنولوجيا شبكات الجيل الرابع لدعم النمو الاقتصادي.

وقبل زيارة الرئيس بايدن، في ٧ تموز/يوليه، التقى الرئيس عباس ووزير الدفاع غانتس في رام الله، وفي ٨ تموز/يوليه، تحدث الرئيس الإسرائيلي هرتسوغ ورئيس الوزراء لابيد مع الرئيس عباس هاتفيا. وإن الاتصالات الرفيعة المستوى المستمرة بين المسؤولين الإسرائيليين والفلسطينيين أمر مشجع. وأحث القادة من جميع الأطراف على توسيع نطاق ذلك التواصل ليشمل القضايا السياسية الأساسية. وبالإضافة إلى ذلك، أعلنت السلطات الإسرائيلية في ١٢ تموز/يوليه الموافقة على تسجيل ٥٠٠ ٥ فلسطيني لم يكونوا مسجلين من قبل، وتوسيع معبر في شمال الضفة الغربية ليشمل حركة مرور المركبات بين إسرائيل وجنين ليستخدمه عرب إسرائيل. وفي ٢١ تموز/يوليه، زار الرئيس عباس فرنسا والتقى بالرئيس إيمانويل ماكرون. وفي مؤتمر صحفي مشترك عقب الاجتماع، أكد الرئيس ماكرون استعداده للمساعدة على تعبئة المجتمع الدولي في الجهود الرامية إلى دعم استئناف الحوار السياسي نحو تحقيق السلام العادل والدائم.

وأعلنت بيانات صادرة عن ١٠ وزارات خارجية أوروبية أن حكوماتها استعرضت تصنيف ست منظمات غير حكومية فلسطينية في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر كمنظمات إرهابية. وأبرزت البيانات أنه لم ترد أي معلومات جوهرية تبرر استعراض سياسات الدول الأعضاء،

وفي غياب مثل هذه الأدلة، أكدت أنها ستواصل تعاونها مع المجتمع المدني في الأرض الفلسطينية المحتلة ودعمها القوي له. ومن الآن فصاعدا، طلبت وزارة الدفاع من المحامين الثلاثة الذين يمثلون المنظمات غير الحكومية الست الحصول على الموافقة قبل الاستمرار في القيام بذلك. وفي عدة مناسبات في تموز/يوليه، نظمت الرابطات القانونية الفلسطينية مظاهرات في رام الله، حضرها مئات المشاركين، احتجاجا على ممارسة السلطة الفلسطينية المتمثلة في إصدار القوانين وتعديلها بموجب مرسوم رئاسي. ودعا المحتجون إلى انتخاب مجلس تشريعي جديد واستئناف الإجراءات التشريعية العادية.

ولا تزال الحالة في غزة هشة، حيث تستمر الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والشركاء الآخرون في تقديم المساعدة الإنسانية والإنمائية الحيوية وزيادة تخفيف القيود المفروضة على حركة الأشخاص والبضائع من القطاع وإليه. وفي ١٦ تموز/يوليه، وبعد فترة من الهدوء النسبي، أطلق المقاتلون في غزة أربعة صواريخ باتجاه إسرائيل. ووفقا للسلطات الإسرائيلية، اعترض نظام القبة الحديدية صاروخا واحدا، بينما سقطت الصواريخ الأخرى في مناطق مفتوحة في إسرائيل. ولم يبلغ عن وقوع إصابات. وردا على ذلك، شن جيش الدفاع الإسرائيلي غارات جوية ضد ما ادعى أنها أهداف لحماس في القطاع، بدون الإبلاغ عن وقوع إصابات. وفي ١٩ تموز/يوليه، أعلنت السلطات الإسرائيلية أنها عثرت على رصاصة في نتيف هعسارا، جنوب إسرائيل، وقررت أنها أطلقت في وقت سابق من ذلك اليوم من قطاع غزة، مما ألحق أضرارا بمبنى صناعي. وفي وقت لاحق، أطلق جيش الدفاع الإسرائيلي قذائف على ما ادعى أنها أهداف لحماس في القطاع، مرة أخرى بدون الإبلاغ عن وقوع إصابات.

ولا تزال إعادة الإعمار وإصلاح الأضرار المتكبدة خلال تصعيد عام ٢٠٢١ تتطلب تمويلا إضافيا، بالإضافة إلى صرف التمويل الذي تم التعهد به بالفعل في الوقت المناسب. ولا يزال هناك نقص في التمويل بما لا يقل عن ٤٥ مليون دولار لإعادة بناء الوحدات السكنية المدمرة و ٩ ملايين دولار لإصلاح المساكن المتضررة. وفي ٣ تموز/يوليه، أعلنت السلطات الإسرائيلية، بمناسبة عيد الأضحى المبارك، أنه سيتم إصدار ٤٠٠ تصريح للرجال الذين تزيد أعمارهم عن ٥٥ عاما والنساء فوق سن ٥٠ عاما لزيارة القدس من غزة. وهي التصاريح الأولى من هذا النوع التي يتم إصدارها منذ عام ٢٠١٧. وبالإضافة إلى ذلك، أعلن عن إصدار نحو ٥٠٠ تصريح لسكان غزة لزيارة أقاربهم من الدرجة الأولى في الضفة الغربية وإسرائيل خلال العطلة.

وفي حزيران/يونيو، تم تسجيل عبور نحو ٠٠٠ ٧٢ شخص يحملون تصاريح صادرة عن إسرائيل عبر معبر إيريتز الخاضع للسيطرة الإسرائيلية، وهو أعلى رقم في شهر واحد منذ تشديد الإغلاق الإسرائيلي في أعقاب استيلاء حماس على القطاع في عام ٢٠٠٧. وشهد شهر حزيران/يونيه أيضا زيادة في الواردات إلى غزة عبر معبر كرم أبو سالم بين إسرائيل وغزة، مع زيادة بنسبة ١٢ في المائة في عدد الشاحنات مقارنة بشهر أيار/مايو. وارتفع عدد الشاحنات التي تدخل غزة عبر معبر صلاح الدين غير الرسمي بين غزة ومصر بنسبة ٤٥ في المائة مقارنة بشهر أيار/مايو ٢٠٢٠.

وفي جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، لا يزال ارتفاع أسعار السلع الأساسية يؤثر تأثيرا سلبيا على حياة الفلسطينيين. ويحتاج برنامج الأونروا للمساعدة الغذائية الطارئة إلى مبلغ ٧٢ مليون دولار إضافي بحلول أيلول/سبتمبر لتلبية احتياجات المساعدة الغذائية لـ ١,١ مليون لاجئ فلسطيني في غزة خلال الفصل الرابع من العام. ويحتاج برنامج الأغذية العالمي إلى مبلغ ٢٤ مليون دولار إضافي لمواصلة تقديم المساعدة حتى نهاية العام للتعويض عن الانخفاض في القوة الشرائية. وفي هذا السياق، أرحب بالإعلانات الصادرة مؤخرا عن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي التي تؤكد مساهماتهما لعام ٢٠٢٢ في الأونروا، وهي مساهمات ستسمح للوكالة بمواصلة توفير التعليم والرعاية الصحية الأولية وغيرها من الخدمات الحيوية للاجئين الفلسطينيين خلال أشهر الصيف. وأشجع الدول الأعضاء على تقديم مساهمات إضافية لكفالة تلبية الاحتياجات في الميدان.

وفيما يتعلق بالمنطقة بشكل عام، وبينما لا يزال وقف إطلاق النار بين إسرائيل وسورية مستمرا بصفة عامة، تظل الحالة متقلبة مع استمرار انتهاكات الطرفين لاتفاق فض الاشتباك بين القوات لعام

١٩٧٤. وقد وُجه انتباه رئيس مجلس الأمن والأمين العام إلى آخر حادث أبلغ عنه من خلال رسالتين متطابقتين مؤرختين ٢٢ تموز/يوليه من الممثل الدائم لسورية المعني بالحالة بين إسرائيل وسورية. ومن المهم أن يحترم الطرفان التزاماتهما بموجب أحكام الاتفاق وأن يمنعا تصعيد الحالة بينهما.

وفي لبنان، وفي أعقاب الانتخابات البرلمانية التي جرت في ١٥ أيار/مايو، تتواصل الجهود الرامية إلى تشكيل حكومة جديدة. ومن الأهمية بمكان تشكيل حكومة جديدة في أقرب وقت ممكن وإحراز التقدم بشأن الإصلاحات اللازمة لمعالجة الأزمات المتعددة في البلد. وأشدد أيضا على المخاطر التي تهدد الاستقرار من جراء حوادث مثل إطلاق حزب الله في ٢ تموز/يوليه ثلاث طائرات مسيرة عن بعد غير مسلحة من لبنان باتجاه حقل كاريش البحري للغاز الطبيعي. وأحث جميع الأطراف على ممارسة ضبط النفس وتجنب الأعمال الاستفزازية التي يمكن أن تؤدي إلى التصعيد. وفي ١٥ و ١٦ تموز/يوليه، زار الرئيس بايدن المملكة العربية السعودية، حيث التقى بقادة مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومصر والعراق والأردن. وفي أعقاب القمة، أصدرت الولايات المتحدة ومجلس التعاون لدول الخليج العربية بيانا مشتركا أكدا فيه من جديد التزامهما بالحفاظ على الأمن والاستقرار الإقليميين ودعم الدبلوماسية بهدف خفض التصعيد الإقليمي.

ومن الضروري اتخاذ خطوات فورية لعكس الاتجاهات السلبية ودعم الشعب الفلسطيني. ويجب أن يتوقف العنف. ولا بد من معالجة التوترات التي ما فتئت تتصاعد، ولا سيما في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وسط استمرار النشاط الاستيطاني والعنف المتصل بالمستوطنين. ومع ذلك، لا يوجد بديل عن عملية سياسية مشروعة تحل المسائل الأساسية التي تؤجج النزاع. وكما أظهر التاريخ بشكل مؤلم جدا، فإن العوامل التي تسهم في الحالة السيئة، إذا تركت بدون معالجة، لن تؤدي إلا إلى مزيد من التدهور. ويجب أن نركز على بلوغ الهدف النهائي، وهو إقامة دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، تمشيا مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والاتفاقات السابقة والقانون الدولي. ولا تزال الأمم المتحدة ملتزمة بدعم الإسرائيليين والفلسطينيين للتحرك نحو تحقيق السلام العادل والدائم، وسنواصل العمل مع الطرفين والشركاء الإقليميين والدوليين لتحقيق ذلك الهدف.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة هاستنغز على بيانها.

وأعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم لدولة فلسطين ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة.

السيد منصور (فلسطين) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي في البداية أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة، وأن أكرر الإعراب عن تقديرنا للبرازيل على قيادتها لمجلس الأمن هذا الشهر. كما نشكر السيدة هاستنغز على إحاطتها هذا الصباح وعلى كل الجهود الدؤوبة التي بذلتها هي وفريقها لمعالجة الحالة الإنسانية في الميدان في فلسطين المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

وتناقش الدول حاليا الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل. ولذلك فاسمحوا لي أن أتكلم عن المستقبل. ونحن نعرف كيف سيبدو المستقبل إذا لم تتغير أساليب العمل. بالنسبة للأطفال الفلسطينيين، فإنه مستقبل من الخوف والتحرش والترهيب والاعتقال والاحتجاز التعسفيين والإصابات والموت. لقد بيّن تقرير الأمين العام الأخير عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2022/493) مرة أخرى تعدد الانتهاكات التي يقع الأطفال الفلسطينيون ضحايا لها. وقال الأمين العام:

> ”وقد صدمني عدد الأطفال الذين قتلتهم وشوّهتهم القوات الإسرائيلية أثناء الأعمال العدائية، في غارات جوية على مناطق مكتظة بالسكان ومن خلال استخدام الذخيرة الحية أثناء عمليات إنفاذ القانون، كما صدمني استمرار غياب المساءلة عن هذه الانتهاكات“. (S/2022/493، الفقرة ٩٣)

ويدل عدم المساءلة على عدم اتخاذ أي إجراءات لمعالجة الوضع بحق.

لقد حذر الأمين العام من أن تكرار الانتهاكات الإسرائيلية المماثلة لتلك التي ارتكبت في أيار/مايو ٢٠٢١ سيؤدي إلى إدراج

إسرائيل ضمن منتهكي حقوق الطفل. بيد أن ما وصفه التقرير لم يكن حدثا لمرة واحدة بل كان نمطا مستمرا على مدى سنوات من التجاهل الواضح لحياة وحقوق الأطفال الفلسطينيين مما يبرر إدراج إسرائيل في القائمة عدة مرات بدلا من مجرد تحذيرها من مثل هذا الاحتمال.

إن الأمة الفلسطينية وهذا الجيل الفلسطيني حافلان بالإمكانات. ويمكن ملاحظة ذلك في جميع المجالات على الرغم من الظروف المروعة – من لؤي البسيوني، الذي شق طريقه من غزة إلى الإدارة الوطنية للملاحة الجوية والفضاء في وكالة ناسا إلى خبراء الملاحة الجوية في غزة الذين رسموا أفقا على الرغم من الحصار، ومن حنان الحروب، الفائزة الفلسطينية بجائزة المعلم العالمية إلى إقبال الأسد، أصغر طبيبة في العالم.

بيد أن القصة الفلسطينية تعتبر أيضا قصة عن رحلات محتملة ومنقطعة لم تتحقق – من الصحفي ياسر مرتجى الذي قتل أثناء تغطيته للقمع العنيف الذي يمارسه الإسرائيليون في مسيرة العودة الكبرى في غزة إلى الصحفية شيرين أبو عاقلة التي قتلت رميا بالرصاص أثناء تغطيتها لغارة عسكرية إسرائيلية أخرى في مخيم جنين للاجئين.

إنها قصة العائلات في الشيخ جراح وسلوان ومسافر يطا التي تتعرض باستمرار لخطر التهجير القسري من ديارها مثل الكثيرين قبلها. وهي قصة عائلات بأكملها قُبِرت تحت أنقاض منازلها التي كانت ملاذا أكثر أمانا لها. إنها قصة أكثر من ٢ مليون شخص عالقين في حصار من القرون الوسطى. وهي قصة الآلاف الذين يحتجزون ويسجنون تعسفا بمن فيهم الأطفال – ممن تعاني عقولهم وأجسادهم وأرواحهم من أثر الصدمة. كما أنها قصة منظمات حقوق الإنسان والمنظمات الإنسانية غير الحكومية التي تصنف ضمن المنظمات الإرهابية. بالتالي فهي قصة إلقاء اللوم على الضحايا عن مصيرهم بينما يدعي من يقهرهم الحق في قمع شعب وسرقة أرضه.

ماذا الذي يخبئه المستقبل لفلسطين؟ وماذا يخبئ المستقبل للفلسطينيين؟ فهي أمة بأسرها تكافح من أجل بقائها ومن أجل العيش بحرية وكرامة على أرض أجدادها، وتكافح من أجل العدالة، بل كافحت على مدى قرن من الزمان من أجل وجودها. ومنذ اليوم الذي يولد فيه الفلسطينيون وحتى يوم وفاتهم يدركون تماما أنهم لا يسيطرون على حياتهم وأنه يمكن أن يقتلوا أو يعتقلوا أو يصابوا بجروح أو يحرموا من دخول بلدهم أو الخروج منه في أي وقت ودون مبرر، علاوة على حرمانهم من الحصول على الرعاية الصحية وحرية العبادة في أماكنهم المقدسة دون خوف أو مضايقة، بل حرمانهم من الحق في العيش مع أحبائهم وحقهم في في المنازل والحياة الآمنة.

ويعلمون أيضا أن أن مستوطنا أو جنديا قد أُعطي الحق في سلب حياتهم وأنه يتمتع بحصانة شاملة. كما يعلمون أن إن الفلسطينيين سيعتبرون مذنبين بينما يعتبر الإسرائيليون أبرياء في المحاكم الإسرائيلية. ويعلمون أيضا أن العالم، الذي اعتاد كثيرا على هذا النمط من المأساة والظلم، سوف يعرب عن قلقه ثم يتغاضى عن الأمر كله.

وإذ يعلن المجتمع الدولي أنه يحق لنا التمتع بتدابير متساوية من الحرية والأمن والرخاء تصر إسرائيل على حرماننا جميعا من تلك التدابير الثلاثة. فماذا سيفعل مجلس الأمن والمجتمع الدولي على نطاق أوسع حيال ذلك؟

لقد أتاحت زيارة رئيس الولايات المتحدة بايدن إلى المنطقة فرصة لإعادة تأكيد المبادئ الأساسية المتعلقة بإنهاء الاحتلال والنزاع، بما في ذلك حل الدولتين على أساس حدود عام ١٩٦٧، ومعارضة التدابير الانفرادية بما فيها الأنشطة الاستيطانية وعمليات الهدم والإخلاء، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة.

لقد ذكر بيان جدة بعبارات لا لبس فيها الالتزام الدائم بحل الدولتين الذي تعيش بموجبه دولة فلسطينية ذات سيادة متصلة الأراضي جنبا إلى جنب في سلام وأمن مع إسرائيل باعتباره السبيل الوحيد لحل النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني وفقا للمعايير المعترف بها دوليا ومبادرة السلام العربية. بيد أن إسرائيل أعلنت بالأمس – بعد أيام فقط من زيارة الرئيس بايدن – أنها ستواصل مرة أخرى إنشاء مئات الوحدات الاستيطانية بما في ذلك في القدس الشرقية المحتلة عاصمة دولتنا.

لقد حان الوقت لكي تترجم المشاركة السياسية والمالية للمجتمع الدولي إلى خطة عمل مشترك لتحقيق الحرية والعدالة والسلام – خطة

عمل مشترك لحماية الشعب الفلسطيني وإعمال الحقوق الفلسطينية وتحقيق السلام للجميع. لقد حان الوقت لكي يحدد المجتمع الدولي الخطوات التي يتعين اتخاذها فورا لكي يتسنى لنا تحقيق أهدافنا المشتركة. أكرر القول بأنه يجب أن نحدد الخطوات العملية التي يتعين اتخاذها فورا لتمكيننا من بلوغ أهدافنا المشتركة. ولا يمكن أن يكون مصير أمة بأسرها رهينة للسياسة الإسرائيلية أو لأهداف المستوطنين. إن المخاطر كبيرة جدا بينما لا تزال المسألة خطيرة جدا وكذلك آثارها.

قبل عشر سنوات اتخذت الجمعية العامة قرارا تاريخيا (القرار ١٩/٦٧) بمنح فلسطين مركز الدولة المراقبة لدى الأمم المتحدة. وصوّت الكثير من الأعضاء الحاضرين اليوم مؤيدين لذلك القرار، ونشكرهم على ذلك. ومنذ ذلك الحين أثبتنا قدرتنا على أن نكون طرفا فاعلاوبنّاء في المجتمع الدولي. وتعتبر قيادتنا ورئاستنا لمجموعة الـ ٧٧ والصين لمدة عام كامل شهادة واضحة على ذلك. ولنا كل الحق في أن نكون عضوا في الأمم المتحدة، وليس هناك ما يبرر تأخير هذا الاحتمال. كما لدينا كل الحق في الحرية والاستقلال، كما أن حقنا في تقرير المصير والسيادة والسلامة الإقليمية مكرس في ميثاق الأمم المتحدة.

قبل ست سنوات، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الذي حدد طريقا واضحا نحو إنقاذ حل الدولتين وإنهاء الاحتلال وتحقيق سلام عادل وآمن. وتقع على عاتق مجلس الأمن وأعضائه مسؤولية ضمان سلوكنا لذلك الدرب. وإذا عملنا الآن، معا، فمن الممكن إحلال السلام. أعلم أن جميع الجالسين حول هذه الطاولة وما وراء ذلك يريدون السلام. والسؤال الوحيد المتبقي هو ما إذا كنا مستعدين للقيام بما هو ضروري لتحقيقه. فهل مجلس الأمن، المكلف بصون السلام والأمن الدوليين، مستعد لتحقيق هدفنا الجماعي؟

وقد حذر الأمين العام عن حق من أننا نخاطر بفقدان فرصة حل الدولتين تماما. وعبرت السيدة هاستنغز أيضا عن تلك الفكرة في إحاطتها اليوم. إن ما نقوم به الآن سيحدد المستقبل. وهناك مهمتان لا يمكن تأجيلهما أو تأخيرهما، وهما توفير الحماية للشعب الفلسطيني – ونحن نعمل مع الأمين العام وأفرقته في هذا الصدد – والحفاظ على حل الدولتين على أساس حدود عام ١٩٦٧. وإذا كنا نرغب في مستقبل مختلف، فهذا ما يجب أن يحدث في الوقت الحاضر. ويتعين علينا أن نتصرف الآن قبل فوات الأوان. وما يتعين على المجلس أن يفعله هو العمل. ويعلم أعضاء المجلس ما الهدف وما هو موقفنا المشترك. وتكرار ذلك الكلام ليس كافيا. المطلوب اتخاذ إجراءات.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد إردان (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أوشك على استكمال مدة سنتين من العمل بصفتي سفيرا لإسرائيل لدى الأمم المتحدة، وعلي أن أعترف بأنني أشعر بإحباط عميق. والسبب الرئيسي في ذلك هو أن هذه المناقشات بشأن الحالة في الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية يُفترض أن تكرس لموضوعين رئيسيين، هما الشرق الأوسط والنزاع الفلسطيني – الإسرائيلي. لكن في كل جلسة من هذه الجلسات، يُناقش أخطر تهديد للمنطقة بالكاد، في حين أن العقبات الحقيقية التي تحول دون حل النزاع لا تُناقش على الإطلاق. وعندما يتعلق الأمر بالحالة في الشرق الأوسط، يعلم الجميع أن أكبر تهديد للمنطقة هو تسلح نظام آيات الله المتطرف في إيران بالأسلحة النووية، فضلا عن تمويله للإرهاب وأطماعه في الهيمنة – وهي تهديدات لا تُناقش هنا على الإطلاق تقريبا.

وعندما نناقش القضية الفلسطينية، لا تركز المناقشات على السبل البناءة للمضي قدما، أو إحراز تقدم بطريقة تعاونية، أو بناء سلام من القاعدة إلى القمة، وكلها أمور ممكنة تماما. وبدلا من ذلك، نكرس وقتنا ومواردنا لتقارير متحيزة، غالبا ما تدين قرارات المحاكم الإسرائيلية أو تناقش نزاعات محلية تافهة بين الفلسطينيين والإسرائيليين. إننا نتناول نزاعا عمره قرن ونضعه تحت المجهر لتحليل أقل جوانبه فائدة وأهمية، بدلا من النظر إلى الصورة الأكبر والبحث عن حلول حقيقية لمشاكلنا الحقيقية. ومن المؤسف أنه لم يتحقق شيء جدير بالملاحظة نتيجة لهذه المناقشات – لا شيء على مدار عقود. فكيف يمكن ألا يرى المجلس العقبات الحقيقية أمام تحقيق السلام؟ إن النهج الحالي معطل والآن هو الوقت المناسب للعمل معا لإصلاحه. فلنبدأ بإلقاء نظرة على بعض التحديات الرئيسية.

على الرغم مما استمعنا إليه هنا اليوم، كما هو الحال دائما، فإن العقبة الرئيسية أمام السلام لم تكن الوجود اليهودي في يهودا والسامرة، وليست كذلك. ففي نهاية المطاف، رفض الفلسطينيون العيش معنا في سلام حتى قبل عام ١٩٦٧. والحقيقة أنه لم يُحرز أي تقدم حتى عندما انسحبت إسرائيل من جانب واحد من قطاع غزة – بل حدث العكس. والحقيقة أنه لم يُحرز أي تقدم حتى عندما قوبلت خطط السلام، التي قدمها وأيدها العديد من رؤساء الوزراء الإسرائيليين والرؤساء الأمريكيين – والتي تضمنت تنازلات إسرائيلية كبيرة بالرفض من جانب الفلسطينيين، الواحدة تلو الأخرى. ويدرك جميع أعضاء المجلس أن الشرط المسبق السخيف للفلسطينيين للدخول في مفاوضات هو أنه يتعين على إسرائيل أن تقبل جميع مطالبهم المتطرفة حتى قبل الجلوس إلى الطاولة. أليس هذا الرفض المتكرر موضوعا يجب مناقشته في هذه المناقشات؟ لماذا يسمح المجلس بتناسيه؟ ماذا عن التحريض الذي لا نهاية له على الإرهاب من أعلى المناصب في السلطة الفلسطينية، والذي يسمم عقول جيل بأكمله؟ أليس هذا العائق الهائل أمام السلام جديرا بالمناقشة؟ وفي كل عام، يدفع الرئيس عباس مئات الملايين من الدولارات للإرهابيين كجزء من سياسة الفلسطينيين "الدفع مقابل الذبح". ومن المثير للاشمئزاز أن هذه المدفوعات تستخدم جدولا تنازليا. وكلما كان الهجوم الإرهابي أكثر فظاعة، زادت المكافأة. ألا تستدعي هذه الممارسة البغيضة إجراء مناقشة هنا؟

ماذا عن حماس، المنظمة الإرهابية المتطرفة التي تحكم غزة بقبضة من حديد؟ فهي تستهدف المدنيين الإسرائيليين بصواريخها بينما تستخدم المدنيين كدروع بشرية. ويعلم الجميع هنا أن سبب عدم إجراء انتخابات في الأراضي الفلسطينية منذ ١٧ عاما هو الخوف من زيادة بسط نفوذ حماس وسلطتها. وذلك عقبة كبيرة أمام السلام. واليوم، ليس لدى إسرائيل حتى شريك محتمل للمفاوضات، لأن الرئيس عباس لا يمثل المجتمع الفلسطيني بأسره. ومع ذلك، وعلى الرغم من الأعمال الشنيعة التي ترتكبها حماس، يلتزم المجلس الصمت. فقد احتجزت تلك المنظمة الإرهابية السادية هشام السيد رهينة – وهو إسرائيلي مسلم يعاني من مشاكل نفسية – وبعد سبع سنوات من الصمت، نشرت مؤخرا شريط فيديو لهشام وهو في حالة ذهول يتنفس من خلال جهاز تنفس اصطناعي. ويسارع المجلس إلى إصدار بيانات بشأن الأحداث التي تقع في الأراضي الفلسطينية. أين البيان الذي يدين حماس فيما يتعلق باختطاف هشام وتعذيبه؟ وعندما سمع شعبان، والد هشام، أنني سأعرض محنة ابنه أمام المجلس اليوم، طلب مني إيصال رسالته التي تدمي القلب. وهذا شريط فيديو قصير جدا يتضمن الكلام الذي توسل إلي أن أنقله.

عُرض تسجيل بالفيديو في القاعة.

وها هو أب ابنه من ذوي الاحتياجات الخاصة، يتوسل إلى مجلس الأمن وأعضائه أن يفعلوا شيئا. فحماس تستخدم ولده ورقة رخيصة للمساومة، بينما يلتزم العالم الصمت. وآمل أن نكون جميعا قد استوعبنا ما قاله.

لا شك أن حماس إحدى أكبر العقبات أمام أي تقدم بين الإسرائيليين والفلسطينيين، ولكن يبدو من تقارير الأمم المتحدة وكأن الحركة الإرهابية القاتلة لا وجود لها أصلا. وإذا كانت كل مناقشة تبدو تماما مثل المناقشة التي سبقتها ولا يحرز أي تقدم، فربما حان الوقت لتعديل هذا النهج. وبدلا من التركيز على التفاصيل الدقيقة للنزاع، حان الوقت لوضع مجهر مجلس الأمن بعيدا والنظر إلى الصور الأكبر.

وإذا كان المضي قدما نحو مستقبل أفضل أمر يهمنا، فينبغي أن تكون خطوتنا الأولى تحليل أفضل الممارسات، ولسنا في حاجة إلى البحث بعيدا للعثور على قصص نجاح السلام الإقليمي. قبل أسبوعين فقط، خلال زيارة الرئيس بايدن إلى المنطقة في وقت العنف، كشف للعيان جزء كبير من مسيرة الشرق الأوسط من النزاع إلى التعايش ليراها العالم. وبدون اتهامات لا أساس لها من الصحة، أو مناقشات متكررة، أو قذف هدام، اختارت بلدان المنطقة السلام، ونتيجة لذلك، أحرزت تقدما. وهذا ما يحدث عندما يختار المرء مستقبل شعبه بدلا من النزاع، وهو مفهوم لم يُعمِله الفلسطينيون بعد، فهم ما زالوا يكرهوننا نحن الإسرائيليين للأسف أكثر مما يحبون أطفالهم. وخلال زيارة الرئيس بايدن، كذب الرئيس عباس مرة أخرى عندما أعلن أن

السلطة الفلسطينية ملتزمة بنبذ العنف. وهذا أبعد ما يكون عن الحقيقة. فالرئيس عباس نفسه لا يشيد بالهجمات الإرهابية ويمولها فحسب؛ بل إنه يشجعها، كما أن أعضاء حزبه يشنونها أيضا. لقد حان الوقت لكي يتصدى مجلس الأمن لثقافة الكراهية المتفشية التي ما فتئت السلطة الفلسطينية تزرعها منذ عقود.

وينبغي لأعضاء مجلس الأمن أن يلمسوا ما يمكن أن يتحقق عند اتباع مسار التعاون والتعايش. فالتمتع بثمار هيكلنا الإقليمي الجديد يطال الآن جميع أنحاء الشرق الأوسط وخارجه. فبفضل اتفاق التجارة الحرة الأخير، في الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠٢٢، تجاوزت التجارة بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة مليار دولار. وفي الأسبوع الماضي، سافر رئيس أركان الجيش الإسرائيلي إلى المغرب من أجل بناء وتعزيز العلاقات الدفاعية المتنامية بين بلدينا. ومنتدى النقب، الذي عقد في إسرائيل مع الوزير بلنكن وأربعة وزراء خارجية عرب، دلالة رمزية على التزامنا المشترك بالتعاون في المستقبل. إنه مثال على ما يمكن أن نحققه عندما نعمل معا للتغلب على التحديات التي نواجهها.

وعندما ذكرت أن السلام يمكن استشعاره خارج المنطقة، كنت أعني ذلك حقا. ينبغي أن نأخذ، على سبيل المثال، مؤتمر القمة المعقود عبر الإنترنت مؤخرا لمجموعة إسرائيل والإمارات العربية والهند والولايات المتحدة (مجموعة I2U2) . فقد عقد قادة إسرائيل والهند والإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة اجتماعا لمناقشة كيفية العمل معا لمواجهة أكبر المشاكل العالمية، من مكافحة ندرة المياه وانعدام الأمن الغذائي إلى المبادرات الجديدة المتعلقة بالطاقة والرعاية الصحية والنقل واستكشاف الفضاء. ويمكن للفلسطينيين أيضا أن يستفيدوا من كل تلك المكاسب والمشاريع التعاونية إذا قدموا رفاه شعبهم على توليد الكراهية والتحريض ضدنا. واتفاقاتنا الجديدة للسلام نشطت أيضا مشاريع واسعة النطاق مع اثنين من شركائنا القدامى، مصر والأردن، وتلك المشاريع تؤدي إلى تغيير وجه منطقة الشرق الأوسط وخارجه.

إن الزخم الذي ولده ذلك السلام يدفعنا إلى نجاحات أكبر. فعقب زيارة الرئيس بايدن إلى القدس وجدة، فتحت المملكة العربية السعودية مجالها الجوي أمام شركات الطيران الإسرائيلية. وهذه خطوة مهمة، ونشكر الإدارة الأمريكية والرئيس بايدن على المساعدة في تيسيرها. وتتطلع إسرائيل إلى المزيد من التطور في علاقتها مع المملكة العربية السعودية.

ولئن كانت الرغبة في تحقيق الخير لشعوبنا هي العامل المحرك وراء ذلك السلام الوطيد القائم على التواصل الشعبي، كان هناك أيضا عامل آخر لا يكاد يناقش هنا، وهو عملية التسلح النووي للنظام الإيراني المتطرف والخطير. والطموحات النووية الخطيرة لإيران ومحور وكلائها الإرهابيين أدت إلى تحقيق تقارب بين الدول المعتدلة في المنطقة. والسلام الذي بنيناه هو أيضا بعض نتاج تحرك المجتمع الدولي. وبينما نجلس هنا، ونسمع نفس المظالم كل شهر، باتت علامات الخطر أكثر وضوحا من أي وقت مضى. فالبلد الذي تتراوح أفعاله من نبذ رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى التوسع في تخصيب اليورانيوم إلى مستوى يقترب من القابل للاستخدام في صنع الأسلحة، ليس بلدا أفعاله ذات نواياه بريئة. أليس منع نظام متطرف من حيازة أسلحة نووية على رأس قائمة أولويات مجلس الأمن؟ فما الذي ننتظره؟ قبل بضعة أيام فقط، حذر المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، السيد غروسي، من التقدم الإيراني الهائل، فيما لا تعلم وكالته شيئا عن حقيقة الأمور. وقد يؤدي ذلك إلى تهديد خطير ووشيك للأمن العالمي. لكن يمكن أيضا أن نستشرف ذلك مباشرة من الإيرانيين أنفسهم. لقد صرح كمال خرازي، مستشار آية الله خامنئي لشؤون السياسات الخارجية، علنا، بأن إيران قادرة الآن على صنع قنبلة نووية. إن النظام المتعصب، الذي يدعو بشكل سافر إلى إبادة إسرائيل، يدعي أن لديه القدرات اللازمة لاستحداث سلاح نووي، ونحن نجلس هنا لكي نبحث بالمجهر عن نزاعات بسيطة في كل قرية في يهودا والسامرة.

إن تصريح خرازي، فضلا عن الانتقادات اللاذعة والخطيرة التي يطلقها المرشد الأعلى، تشكل تهديدا واضحا ليس لإسرائيل فحسب، ولكن للمنطقة بأسرها. إليكم بعض تغريدات آية الله خامنئي الأخيرة. وأود أن أسمع رأي الحاضرين فيها وما تعنيه بالنسبة لمستقبل الشرق الأوسط.

”يجب كشف وباء الصهيونية، بأي طريقة ممكنة. هذه الدول العربية والدول غير العربية التي صافحت الصهاينة وقبلتهم وعقدت اجتماعات معهم لن تستفيد مما فعلته على الإطلاق، على الإطلاق. لن يعود عليها ذلك إلا بالخسارة“.

”اليوم، الصهيونية وباء واضح في العالم الإسلامي. لطالما كان الصهاينة وباء، حتى قبل تأسيس النظام الصهيوني الزائف. وحتى في ذلك الوقت، كان الرأسماليون الصهاينة وباء للعالم بأسره. الآن هم وباء، لا سيما بالنسبة للعالم الإسلامي“.

وتلك ليست مجرد كلمات. إنها محض معاداة للسامية. وهذه دعوة سافرة إلى ارتكاب أعمال إرهاب ضد اليهود وإسرائيل. لقد اختبر المسار الدبلوماسي مع إيران مرارا وتكرارا. ولكنه باء بالفشل. والآن يتعين على مجلس الأمن أن يتخذ إجراءات، أو على أقل تقدير، أن يستخدم هذه المناقشات للبدء في التعامل مع الفيل الشيعي النووي الإيراني في هذه القاعة.

ومع دوران أجهزة الطرد المركزي ونمو مخزونات إيران من اليورانيوم المخصّب، يواصل وكلاء آية الله الإرهابيون نشر الفوضى والدمار في جميع أنحاء المنطقة. وعلى كل حال، تؤدي إيران، بكل جد، دورها بوصفها الدولة الأولى الراعية للإرهاب في العالم. وحبذا لو حظي الشعب الإيراني بالرعاية والاهتمام اللذين يوليهما قادته لحزب الله وحماس والحركة الحوثية، فلربما كان لدى سكان أصفهان الآن مياه للشرب.

في الأسبوع الماضي، أحيينا ذكرى هجومين إرهابيين داميين برعاية إيرانية، وهما الهجوم المروع لعام ١٩٩٤ في بوينس آيرس الذي أسفر عن مقتل ٨٠ شخصا وإصابة المئات، وهجوم عام ٢٠١٢ في بلغاريا الذي أسفر عن مقتل خمسة إسرائيليين. لكن إرهاب إيران ليس شيئا من الماضي. فعلى مدى الأسبوعين الماضيين، تم القبض على كتائب اغتيال إيرانية مسلحة في اسطنبول قبل لحظات من قتل إسرائيليين أبرياء. وفي الوقت نفسه، يبذل حزب الله، جيش إيران الإرهابي في لبنان، كل ما في وسعه لزعزعة استقرار البلد الهش أصلا. ثمة تقدم فعال يحدث بين إسرائيل ولبنان. بيد أن حزب الله يتخذ كل خطوة ممكنة لوأد أي احتمال لتحقيق ذلك. فلنعلم جميعا يقينا أن كل محاولات حزب الله لزعزعة استقرار المفاوضات بين إسرائيل ولبنان تتم بإذن إيران ومباركتها. وعلى الرغم من أن الإيرانيين يبذلون قصارى جهدهم لطمس أدلة تورطهم في الإرهاب العالمي، فإن كل عضو في مجلس الأمن يعرف بالضبط من المسؤول عن ذلك.

ومع ذلك، ها نحن اليوم، ننتقل من تقرير منحاز مناهض لإسرائيل إلى التقرير التالي، وهي تقارير تركز على نزاعات غير دقيقة مفترضة تتصل بانتهاكات البناء، ولا تؤثر إطلاقا على الصورة الأكبر.

قبل أسبوعين فقط، أطلق حزب الله ثلاث طائرات مسيرة استهدفت حقل كاريش للغاز داخل الحدود الاقتصادية لإسرائيل. ولن تقبل إسرائيل هذه الأعمال الوقحة، ونحن نحمل لبنان، بوصفه دولة ذات سيادة، المسؤولية عن التوسع العسكري لحزب الله وهجماته. ولم يعد بوسعي أن أحصي عدد المرات التي أبلغت فيها المجلس، سواء خطيا أو شخصيا، بأن حزب الله سيعيث فسادا في لبنان. ومع ذلك، فإن صمت المجلس يصم الآذان.

وقد حان الوقت لكي يتخذ المجلس إجراء، ليس ضد إيران وبرنامجها النووي فحسب، بل أيضا ضد وكلائها. ويجب ألا يتمتع حزب الله بمطلق الحرية بعد الآن، تماما كما يجب ألا يتمتع لبنان بمطلق الحرية. ويجب اتخاذ إجراءات ضد أولئك الذين يزرعون الفتنة ويدمرون السلام الآن.

وإذا أردنا أن نحقق الاستقرار والرخاء في منطقتنا، التي شهدت نزاعا دائما خلال القرن الماضي، فقد حان الوقت لإعادة التفكير في طرقنا. حان الوقت للتخلي عن المجاهر والنظارات المكبرة. وحان الوقت لإزالة الغمامة عن أعيننا. فبتكرار نفس الحجة مع تجاهل التقدم غير المسبوق، فإن الشيء الوحيد الذي ننجزه هو تشويه مصداقية هذه المناقشة وإدامة النزاع.

ويحدوني أمل حقيقي في أن تجسد مناقشاتنا اللاحقة شرق أوسط آمنا ومزدهرا – شرق أوسط خال من الإرهاب الراديكالي، يعج بالتعاون ويحركه التعايش. فهذا هو المستقبل الذي ننشده جميعا ونستحقه.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيدة توماس – غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): بداية، أود أن أشكر نائبة المنسق الخاص هاستنغز على إحاطتها.

أود اليوم أن أطلعكم على آخر المستجدات من زيارة الرئيس بايدن إلى إسرائيل والضفة الغربية في هذا الشهر، والتي أظهرت قوة العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة وإسرائيل، بما في ذلك التزامنا الثابت المستمر بأمن إسرائيل. كما سلطت الرحلة الضوء على تصميمنا على تعزيز العلاقة بين الولايات المتحدة والفلسطينيين، والتي تعود جذورها إلى القرن التاسع عشر.

لقد عقد الرئيس اجتماعات مثمرة مع الرئيس الإسرائيلي إسحاق هرتسوغ ورئيس الوزراء يائير لابيد، فضلا عن زعماء إسرائيليين آخرين، بشأن الطائفة الكاملة من المسائل التي تحدد شراكتنا الاستراتيجية. كما تمكن من زيارة ياد فاشيم، حيث التقى ببعض آخر الناجين الأحياء من محرقة اليهود – وهو تذكير قوي بالوعد المقدس الذي قطعناه: "لن يحدث ذلك مرة أخرى أبدا". وأشاد الرئيس بايدن باتفاقات أبراهام واتفاقات التطبيع الإسرائيلية مع الإمارات العربية المتحدة والبحرين والمغرب، والتي تسهم، إلى جانب معاهدتي السلام بين إسرائيل وكل من مصر والأردن، في تحقيق الأمن والازدهار والسلام في الشرق الأوسط.

وأظهر مؤتمر قمة مجموعة I2U2 المعقود عبر الإنترنت بين الهند وإسرائيل والإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة التي عقدها الرئيس إمكانية توثيق التعاون بين إسرائيل والبلدان الأخرى داخل المنطقة وخارجها. وكان إعلان المملكة العربية السعودية أنها ستسمح لشركات الطيران الإسرائيلية باستخدام المجال الجوي السعودي خطوة مهمة أخرى في بناء منطقة أكثر تكاملا.

وكان من المهم للغاية أن الرئيس سلط الضوء أيضا على الفرصة التي تتيحها اتفاقات التطبيع هذه للنهوض بالعلاقات الإسرائيلية – الفلسطينية وتلبية احتياجات الشعب الفلسطيني. وكما قلنا مرارا وتكرارا في المجلس، فإن اتفاقات التطبيع هامة في حد ذاتها، ولكنها ليست بديلا عن حل تفاوضي يقوم على وجود دولتين. وفي الواقع، كرر الرئيس بايدن تأكيد التزام حكومة الولايات المتحدة بحل الدولتين وشدد على أهمية تعزيز مستقبل يمكن فيه للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء التمتع بقدر متساو من الأمن والحرية والازدهار. وبعد اجتماعهما، أعرب رئيس الوزراء لابيد أيضا عن تأييده لحل الدولتين.

كما اعترف الرئيس بأهمية القدس بالنسبة للأديان والجنسيات المتعددة عندما قال:

"إن القدس أساسية للرؤى الوطنية لكل من الفلسطينيين والإسرائيليين – لتاريخكم ومعتقداتكم ومستقبلكم. يجب أن تكون القدس مدينة لجميع سكانها".

وخلال زيارته، التقى الرئيس بايدن أيضا بالرئيس محمود عباس في الضفة الغربية وأكد من جديد التزامنا المشترك بتعزيز الاقتصاد الفلسطيني وتحسين نوعية حياة الفلسطينيين. وتحقيقا لهذه الغاية، وكما سمعنا، أعلن عن العديد من المبادرات لدعم الشعب الفلسطيني، بما في ذلك توسيع نطاق شبكة الاتصال الرقمي بتقنية الجيل الرابع لتشمل غزة والضفة الغربية وتحسين إمكانية الوصول إلى جسر اللنبي وتقديم ٣١٦ مليون دولار من المساعدات الجديدة – كل ذلك لصالح الشعب الفلسطيني. وتشمل هذه المساعدات خطة لتوفير قرابة ١٠٠ مليون دولار في صورة دعم لشبكة مستشفيات القدس الشرقية، التي تقدم الرعاية المتخصصة وخدمات الطوارئ لـ ٠٠٠ ٥٠ مريض من القدس الشرقية والضفة الغربية وغزة سنويا. ويسرنا التزام الكويت وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة بتقديم ١٠٠ مليون دولار إضافية لتلك المستشفيات في القدس، ونحث البلدان الأخرى على دعم الشعب الفلسطيني.

وتشمل مساعداتنا الجديدة أيضا ٢٠١ مليون دولار لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) لمواصلة تقديم الخدمات الحيوية للاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة والأردن ولبنان وسورية. ونؤيد تأييدا تاما عمل

الأونروا المنقذ للحياة وجهودها المتواصلة لتحسين عملياتها وضمان أن تدعم أعمالها وتحترم بشكل كامل مبادئ الحياد والتسامح واحترام حقوق الإنسان والإنصاف وعدم التمييز. وندعو الآخرين إلى الانضمام إلينا في دعم الأونروا من أجل ضمان استمرار خدماتها.

أخيرا، أعلن الرئيس بايدن أن الولايات المتحدة ستقدم ١٥ مليون دولار كمساعدات إنسانية إضافية لدعم ٠٠٠ ٢١٠ من الفلسطينيين الضعفاء الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي وسط أزمة الأمن الغذائي العالمية المتنامية التي تفاقمت بسبب الغزو الروسي لأوكرانيا. باختصار، أظهرت زيارة الرئيس أن الولايات المتحدة لا تزال ملتزمة التزاما راسخا بالسلام والازدهار في الشرق الأوسط.

ونحث جميع الأطراف في المنطقة وفي جميع أنحاء العالم على أن تدعم – قولا وفعلا – هدف إقامة منطقة مسالمة ومزدهرة، بما في ذلك من خلال اتخاذ إجراءات أكثر جرأة لتهيئة الظروف لإيجاد حل قائم على وجود دولتين.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر نائبة المنسق الخاص هاستنغز على إحاطتها. كما نشكر الممثلة الدائمة للولايات المتحدة على إطلاعنا على آخر المستجدات بشأن الزيارة التي قام بها الرئيس بايدن مؤخراً إلى المنطقة.

في الشهر الماضي، عقد مجلس الأمن مناقشة مفتوحة بشأن تعزيز المساءلة والعدالة عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي (انظر S/PV.9052). والمساءلة أمر حيوي في جميع الملفات المدرجة في جدول أعمال المجلس، ولا سيما في سياق المسائل التي نناقشها اليوم.

وخلال الأشهر الستة الأولى من هذا العام، قتلت قوات الأمن الإسرائيلية ٦٠ فلسطينيا وجرحت أكثر من ٩٠٠ ٥ ويساورنا القلق إزاء انتشار ثقافة الإفلات من العقاب في حوادث الاستخدام المفرط المحتمل للقوة من جانب قوات الأمن الإسرائيلية، أو حتى في أعمال القتل غير المشروع المحتملة. ولا يزال من الضروري إجراء تحقيق مستقل في مقتل شيرين أبو عاقلة. فقد تأخرنا كثيراً في القيام بذلك.

وندين بشدة عنف المستوطنين وغيره من أعمال العنف ذات الدوافع الأيديولوجية. ولا تزال الإجراءات المتخذة لتقديم الجناة إلى العدالة محدودة للغاية. ونحن بحاجة ماسة إلى دفع الأمور في الاتجاه المعاكس ومحاسبة المسؤولين عن هذا العنف.

ولا تزال أيرلندا ترى أن النشاط الاستيطاني الإسرائيلي المستمر يقوض بشكل خطير احتمالات التوصل إلى حل قائم على وجود دولتين. ويلزم اتخاذ إجراء فوري لإبقاء ذلك الهدف ممكنا. وينطبق ذلك بصفة خاصة على تلك المستوطنات، بما فيها جفعات هاشاكيد، والقناة السفلى، وجفعات هاماتوس، والمنطقة هاء – ١، التي من شأنها أن تقوض بشكل خطير بقاء الدولة الفلسطينية المقبلة وتواصلها.

ويساور أيرلندا قلق خاص إزاء الحالة في المنطقة جيم، التي هي جزء من الأرض الفلسطينية المحتلة، والتي ينبغي أن تنقل تدريجيا إلى الولاية القضائية الفلسطينية، تمشيا مع اتفاقات أوسلو. ونكرر التأكيد على الأهمية الحاسمة للتنمية الاجتماعية – الاقتصادية في المنطقة (ج)، وندعو إسرائيل إلى زيادة تيسير وصول السلطة الفلسطينية إليها وسيطرتها عليها.

كما ندعو إسرائيل إلى وقف عمليات الإخلاء وهدم المنازل الفلسطينية والمباني ذات الصلة، تمشيا مع التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. والقرار الصادر مؤخرا بإخلاء مسافر يطا في التلال الجنوبية من الخليل في الضفة الغربية المحتلة هو أحد أفظع الأمثلة على ذلك، ويزيد من خطر الترحيل القسري لحوالي ٢٠٠ ١ فلسطيني وهدم منازلهم. وتثير عمليات إزالة خزانات المياه مؤخرا قلقا بالغا.

ولا يزال سكان قطاع غزة يعانون. فقد أدت دورات العنف والحرب والحصار غير القانوني إلى مصاعب شديدة، منها الفقر وانعدام الأمن الغذائي. ونرحب بمنح إسرائيل تصاريح إضافية، وتخفيفها لبعض القيود، ولكن هذه التدابير لن تكون أبدا بديلا عن إنهاء الحصار.

وخلال تصاعد الأعمال العدائية في أيار/مايو ٢٠٢١، ربما تكون الهجمات الإسرائيلية قد انتهكت مبادئ القانون الدولي الإنساني المتمثلة في التمييز والتناسب واتخاذ الاحتياطات الممكنة، على النحو

الذي سجلته مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. ومع ذلك، فبعد مرور أكثر من عام، لم نسمع عن أي تحقيق جنائي في تلك الحوادث. كما لم تتخذ أي تدابير لكفالة المساءلة عن الإطلاق العشوائي للصواريخ باتجاه إسرائيل، في انتهاك للقانون الدولي الإنساني، أو عن الانتهاكات المحتملة الأخرى للقانون الدولي الإنساني.

وللمجتمع المدني دور حيوي يؤديه في تسليط الضوء على انتهاكات القانون الدولي والسعي لمساءلة المسؤولين عنها. ويساورنا القلق إزاء تقلص الحيز المتاح للمجتمع المدني في الأرض الفلسطينية المحتلة. وسنواصل تعاوننا الوثيق مع المجتمع المدني الفلسطيني ودعمنا الثابت له، على النحو الذي أكدته أيرلندا وثماني دول أعضاء أخرى في الاتحاد الأوروبي في بيان أدلي به يوم ١٢ تموز/يوليه. وتؤيد أيرلندا دعوة مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إسرائيل إلى إلغاء تصنيف منظمات المجتمع المدني الفلسطينية ككيانات إرهابية.

وعلاوة على ذلك، تدعو أيرلندا السلطة الفلسطينية إلى كفالة مساحة آمنة للمجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان، الذين يجب السماح لهم بالعمل بحرية من دون خوف من التعرض للترهيب أو الاعتقال التعسفي أو سوء المعاملة. وندعو السلطة إلى ممارسة قدر أكبر من المسؤولية ضمن حدود ما تواجهه من تقييدات في ظل الاحتلال. ويجب على السلطة الفلسطينية أن تعمل على الحد من التوترات والعنف، وتنشيط الأعمال التحضيرية لإجراء انتخابات أساسية وشاملة، وزيادة الجهود المجدية الرامية إلى تحقيق المصالحة بين الفلسطينيين.

وتؤكد أيرلندا دعمنا لعمل الأمم المتحدة في الأرض الفلسطينية المحتلة، وتدعو إسرائيل إلى تيسير ذلك العمل. وتؤدي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى دورا حيويا في الاستقرار الإقليمي وتستحق دعما قويا، بما في ذلك على الصعيد الإقليمي.

وإذ أغادر إلى وظيفة جديدة في الشهر المقبل، فإن هذا هو آخر بيان أُدلي بشأن هذا الملف بصفتي الممثلة الدائمة لأيرلندا. ومما يؤسف له أن احتمالات إعادة فتح الأفق السياسي لإجراء مفاوضات مجدية بين الطرفين بشأن تحقيق حل الدولتين بعيدة اليوم كما كانت عندما وصلت إلى الأمم المتحدة قبل خمس سنوات، في عام ٢٠١٧. وأنا آسفة لذلك حقاً

ويمكن قول الشيء نفسه عن المساءلة. فالمساءلة ليست مسألة منفصلة عن عملية السلام وعن الأفق السياسي. ولا يمكنها أن تنتظر حتى تصبح الظروف السياسية مواتية، ولا يمكن الاستعاضة عنها بالتنمية الاقتصادية. وستواصل أيرلندا توجيه الانتباه إلى الانتهاكات التي يرتكبها جميع المكلفين بالواجبات وستواصل الدعوة إلى المساءلة.

وفي الختام، تدعو أيرلندا المجلس إلى تنشيط جهوده باتخاذ إجراءات متسقة وفعالة لإنهاء الاحتلال.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر نائبة المنسق الخاص هاستنغز على إحاطتها. وأود أيضا أن أشكر ممثلة الولايات المتحدة على ما قدمته من معلومات مستكملة. وقد سررنا برؤية زيارة الرئيس بايدن إلى إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة هذا الشهر، والإعلان عن تمويل الولايات المتحدة لمستشفيات القدس الشرقية ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

وقد رحبنا بالتزام إسرائيل خلال تلك الزيارة بإعادة تشغيل اللجنة الاقتصادية المشتركة والتعجيل بالانتقال إلى التكنولوجيا الخلوية 4G في الأرض الفلسطينية المحتلة. وتلك خطوات مهمة تنطوي على إمكانية تعزيز الاقتصاد الفلسطيني. ونكرر نداءات الرئيس بايدن لإحراز التقدم بصورة عاجلة في كلتا الحالتين، والمملكة المتحدة على استعداد لتقديم الدعم.

وبالمثل، نرحب بالمناقشات المباشرة التي أجراها مؤخرا رئيس الوزراء لابيد والرئيس هرتسوغ ووزير الدفاع غانتس مع الرئيس عباس وغيره من قادة السلطة الفلسطينية. وهذا التعاون والحوار ضروريان للتصدي للتحديات المشتركة.

بيد أن الحالة في الميدان لا تزال تبعث على القلق. ونلاحظ مع القلق آخر تقرير لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عن الزيادة

في عدد الوفيات. وخلال الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠٢٢، قتلت قوات الأمن الإسرائيلية ٦٠ فلسطينيا خلال عمليات إنفاذ القانون في الضفة الغربية. وفي الفترة نفسها، قتل ١٩ إسرائيليا في هجمات إرهابية. إن الهجمات الإرهابية ضد المدنيين بغيضة وغير مقبولة. وندعو جميع الأطراف إلى تخفيف حدة التوترات ووقف الخسائر المستمرة في الأرواح.

ونرحب بتعاون الولايات المتحدة مع إسرائيل والسلطة الفلسطينية في البحث عن الحقيقة فيما يتعلق بوفاة شيرين أبو عكلة، ونحث الآن على محاسبة المسؤولين عن ذلك.

وما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء الخطر الوشيك المتمثل في النقل القسري لأكثر من ١ ٠٠٠ فلسطيني في مسافر يطا، والقيام مؤخرا باحتجاز موظفي المنظمات الإنسانية التي تسعى إلى مساعدة المجتمع. وفي هذا الشهر، شهدنا تفكيك المجتمع في رأس التين، في أعقاب هدم منازل سكانه وهجمات المستوطنين. ونحث إسرائيل على التقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي لكفالة حماية سكان مسافر يطا والمجتمعات الأخرى في المنطقة (ج)، والسماح بوصول المساعدات الإنسانية، والامتناع عن تنفيذ المزيد من عمليات الإخلاء والهدم. كما ندعو إسرائيل إلى وقف خطط المضي قدما في إنشاء ١ ٩٠٠ وحدة استيطانية في القدس الشرقية في ٢٥ تموز/يوليه. فالمستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي، وتهدد الإمكانية المادية لتطبيق الحل القائم على وجود دولتين.

وتؤمن المملكة المتحدة بأن الفلسطينيين والإسرائيليين يستحقون التمتع بالسلام والأمن والازدهار على قدم المساواة. إن تسوية تفاوضية تؤدي إلى إسرائيل آمنة ومأمونة تعيش جنبا إلى جنب مع دولة فلسطينية قادرة على البقاء وذات سيادة تظل أفضل سبيل لتحقيق تلك النتيجة.

السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر السيدة لين هاستنغز، نائبة المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطتها.

لا تزال فرنسا تؤيد الحل القائم على وجود دولتين والقدس عاصمة للدولتين، وهي مصممة على العمل من أجل تنفيذه، على النحو المنصوص عليه في القانون الدولي، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمعايير المتفق عليها. إنه الحل الوحيد الذي يلبي التطلعات المشروعة لكلا الشعبين ويحمي مصالح إسرائيل الأمنية واستقرار المنطقة. يجب أن نتصرف بشعور من الإلحاح لمنع حدوث دوامة مميتة أخرى مثل تلك التي حدثت في غزة في أيار/مايو ٢٠٢١. وتحقيقا لتلك الغاية سيكون من الضروري إيجاد أفق سياسي لمعالجة الأسباب الجذرية للطريق المسدود المستمر من فترة طويلة جدا. ولقد ذكّر الرئيس ماكرون الرئيس عباس بذلك خلال زيارته إلى باريس في ٢٠ تموز/يوليه. فهذا يصب في المصلحة المباشرة لشعبي البلدين وأمنهما. ستظل فرنسا ملتزمة بضمان أمن إسرائيل، ونحن ندين الضربات الصاروخية الأخيرة التي استهدفت الأراضي الإسرائيلية.

على المدى القصير، الأولوية هي لإنهاء التدابير الانفرادية التي تقوض بشكل متزايد قدرة الدولة الفلسطينية المقبلة على البقاء، يوما بعد يوم. هذا أمر بالغ الأهمية، إلى جانب التدابير التي أعلنتها إسرائيل لتخفيف القيود المفروضة على حرية تنقل الفلسطينيين وتيسير تنمية الأراضي الفلسطينية. وتدين فرنسا بشدة المضي قدما في خطط توسيع وبناء المستوطنات، ولا سيما في المنطقة هاء – ١، وطرد الأسر الفلسطينية وهدم منازلها. يساورنا قلق بالغ إزاء التطورات الأخيرة في مسافر يطا وندعو إلى وضع حد لعمليات الإخلاء والهدم التي تنتهك اتفاقية جنيف الرابعة.

وعلى المدى المتوسط، ينبغي أن تظل الأولوية لتيسير استئناف الحوار السياسي المباشر بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وقد أكد الرئيس ماكرون على هذه النقطة للرئيس عباس ورئيس الوزراء لابيد خلال زيارتيهما الأخيرتين إلى باريس. ونرحب في هذا الصدد بالإيماءات الإيجابية الأخيرة من جانب الطرفين، مثل آخر مكالمة بين السيد لابيد والسيد عباس واحتمالات استئناف اجتماعات اللجنة الاقتصادية الإسرائيلية – الفلسطينية المشتركة. إن لهذه الإيماءات أهمية بالغة، حيث يجب علينا إعادة بناء الثقة وإعادة فتح الطريق نحو السلام. ومع ذلك، لن نرى نتائج طويلة الأجل إلا بوقف التدابير الانفرادية على أرض الواقع. وفي الوقت الراهن ستواصل فرنسا تقديم الدعم الكامل

للشعب الفلسطيني بالمساعدة الثنائية، والمساعدة من خلال الاتحاد الأوروبي، والدعم المقدم إلى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. ولهذا الدعم أهمية أكبر في ضوء انعدام الأمن الغذائي العالمي الناجم عن الحرب في أوكرانيا.

وللمجلس دور هام يؤديه في إيجاد أفق سياسي ذي مصداقية. وتحقيقا لتلك الغاية، ندعو جميع الأعضاء إلى تقديم مساهمة فعالة.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر السيدة لين هاستنغز، نائبة المنسق الخاص لعملية الشرق الأوسط، على إحاطتها بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

ومرة أخرى، علينا أن نشير إلى أن استمرار النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي دون حل يؤدي إلى اندلاع أعمال عنف متكررة في الأراضي الفلسطينية المحتلة والتي تقوض الأمن الإقليمي والدولي. إن الجمود في عملية السلام، والذي تفاقمه التدابير الانفرادية الاستفزازية، قادر على إشعال الحالة في منطقة النزاع في أي وقت. ويساورنا قلق شديد إزاء التقارير التي تفيد بأن المستوطنات الإسرائيلية المصممة لتوسيع وترسيخ الاحتلال في الضفة الغربية لم تتوقف عن محاولاتها لإنشاء سلسلة من المواقع الأمامية، والتي تعتبر غير شرعية حتى من وجهة نظر الهيئة التشريعية الإسرائيلية التي تتعرض لانتقادات شديدة.

وفي ظل خلفية الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الشعب الفلسطيني، لا يزال عدد أعمال العنف يتزايد باطراد. لقد قُتل في الشهر الماضي ما لا يقل عن أربعة مدنيين فلسطينيين وجُرح أكثر من ٥٠ آخرين. وفي مسافر يطا، لا يزال أكثر من ١ ٢٠٠ فلسطيني يواجهون خطر الإخلاء القسري ومصادرة ممتلكاتهم. بالإضافة إلى ذلك، يتم استهداف الفلسطينيين بالاعتقالات التعسفية المستمرة والاستخدام المفرط للقوة من جانب القوات المسلحة الإسرائيلية، والتي غالبا ما يكون ضحاياها من النساء والأطفال. ومن الحوادث الأخرى الدالة على ذلك مقتل مراسلة الجزيرة شيرين أبو عقلة في ١١ أيار/مايو في جنين. ويرى عدد كبير من الخبراء، فضلا عن الاستنتاج الذي توصلت إليه مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في ٢٤ تموز/يوليه عقب إجراء تحقيق في الحادث المأساوي، أن الطلقات النارية التي قتلت الصحفية وأصابت زميلها كان مصدرها قوات الأمن الإسرائيلية.

إننا نشدد مرة أخرى على أهمية تكثيف الجهود الرامية إلى توطيد توافق الآراء الدولي بشأن تسوية النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي على أساس مبدأ الحل القائم على وجود دولتين والإطار القانوني الدولي القائم، بما في ذلك قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة ومبادرة السلام العربية. وندعو باستمرار إلى استئناف المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية المباشرة، والتي ينبغي أن تفضي إلى إنشاء دولة فلسطينية مستقلة، عاصمتها القدس الشرقية، مع مراعاة شواغل الأمن القومي لإسرائيل. ونعتقد أنه من الضروري تكثيف الجهود المتعددة الأطراف لتحقيق ذلك، بما فيها جهود الوسطاء الدوليين في المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط. ونؤكد في هذا الصدد من جديد تركيزنا على التعاون مع الشركاء في المجموعة الرباعية، بهدف تحسين فعالية هذه الصيغة التي أقرها المجلس. ونود في الوقت نفسه أن نشير إلى أهمية التنسيق بين الوسطاء الدوليين والشركاء الإقليميين. وهذا هو السبب وراء مبادرة روسيا بعقد اجتماع وزاري موسع للمجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط مع الأعضاء الرئيسيين في جامعة الدول العربية. ومما يؤسف له أن هذا لم يتقرر بعد، وذلك بسبب عدم اهتمام الولايات المتحدة باستئناف أنشطة المجموعة الرباعية.

وسيكون من المستحيل أن نرى تقدما مستداما وطويل الأجل في عملية السلام بدون وحدة فلسطينية داخلية ترتكز على منظمة التحرير الفلسطينية وإجراء الانتخابات العامة الفلسطينية. ونحن نؤيد في هذا الصدد مبادرات مصر والجزائر الرامية إلى إجراء جولة أخرى من المفاوضات بين ممثلي فتح وحماس. ولا يزال اقتراحنا للاستفادة من إمكانات موسكو كمنصة مطروحا على الطاولة. كما نرى أن من الأهمية بمكان تقديم مساعدة إنسانية شاملة للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وكذلك للاجئين في الدول العربية المجاورة. ونؤيد الأنشطة التي تضطلع بها في هذا المجال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، والتي هي منظمة رئيسية لدعم الفلسطينيين المحتاجين.

وفي الختام، نؤكد مرة أخرى أن الاتحاد الروسي سيواصل جهوده لتنسيق المبادرات المشتركة لإحياء عملية السلام في الشرق الأوسط والتوصل إلى حل عادل للقضية الفلسطينية. وكما رأينا، فإن محاولات احتكار جهود التسوية وفرض سلام اقتصادي على الشعب الفلسطيني بدلا من إيجاد طريقة عادلة لتحقيق تطلعاته إلى إنشاء دولته المستقلة لم ولن تسفر أبدا عن نتائج ملموسة.

السيد خوجة (ألبانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر نائبة المنسق الخاص هاستنغز على إحاطتها.

لا يزال يساورنا القلق إزاء الحالة الإنسانية على أرض الواقع. فلا تزال التوترات محتدمة ولا يزال العنف يلحق الضرر بالمدنيين. ونود أن نكرر مرة أخرى إدانتنا الشديدة لأي هجمات إرهابية على إسرائيل. فلا شيء على الإطلاق يمكن أن يبرر مثل هذه الهجمات أو سوف يبررها. إن إطلاق الصواريخ وإطلاق الأجهزة الحارقة والهجمات الأخرى التي تشنها حماس وجماعات إرهابية أخرى ستظل أمرا غير مقبول. وستواصل ألبانيا دعوة جميع الأطراف إلى تجنب الأعمال والاستفزازات التي تقوض آفاق التعايش السلمي بين الإسرائيليين والفلسطينيين. إن عمليات الإخلاء وعنف المستوطنين لا تؤدي إلا إلى تفاقم التوترات وينبغي التحقيق فيها على النحو الواجب.

نؤكد من جديد دعمنا للحل القائم على وجود دولتين، والذي تعيش فيه دولة إسرائيل ودولة فلسطين المستقلة والديمقراطية والقابلة للحياة جنبا إلى جنب في سلام وأمن واعتراف متبادل، وتكون القدس عاصمة مستقبلية لكلتا الدولتين. للإسرائيليين والفلسطينيين الحق في العيش في سلام مع بعضهم البعض ومع التمتع الكامل والمتكافئ بحقوق الإنسان والحريات. وعلى الرغم من الصعوبات والتحديات والانتكاسات، ينبغي ألا ندع ذلك الهدف يتلاشى. إن آمال الملايين معلقة عليه.

إننا نقدر كل جهد يسعى إلى التقريب بين الطرفين وإيجاد أفق سياسي لاستئناف المحادثات في إطار الأمم المتحدة لإيجاد حل دائم للنزاع. وفي ذلك السياق، نرحب بالزيارة التي أجراها الرئيس بايدن مؤخرا إلى المنطقة.

فهذا المناخ الإيجابي، وتحسين العلاقات بين بلدان المنطقة يعززان الاستقرار، وهو ما يصب في صالح الجميع. ومن الأهمية بمكان أن يشارك الفلسطينيون أيضا في هذه العملية ويستفيدوا منها. ونرحب بإعلان المملكة العربية السعودية أنها ستسمح بحقوق التحليق لجميع شركات الطيران، بما في ذلك شركات الطيران الإسرائيلية، وهو ما سيسهم بشكل أكبر في الجهود الرامية إلى بناء هيكل إقليمي متين عن طريق تعميق العلاقات بين دول المنطقة.

ونرى أن التعاون دائما ما يكون الخيار الأفضل والمسار الأضمن، لأنه يعود بالنفع على جميع المعنيين. وفي ذلك الصدد، نرحب بالإعلان عن إتاحة الجيل الرابع من الاتصالات اللاسلكية الخلوية (4G) في الضفة الغربية، وينبغي أن يسهم ذلك في تحسين الآفاق الاقتصادية للفلسطينيين.

وندين جميع أشكال التحريض على العنف وخطاب الكراهية وندعو جميع الأطراف، لا سيما القادة السياسيين، إلى إدانة هذه الأعمال بحزم واستمرار. فخطاب الكراهية يصم الآخرين ويؤدي إلى تفكك التماسك الاجتماعي ويفتت التضامن ويقوض الثقة. ويمكن أن يؤدي إلى ارتكاب جرائم بدافع الكراهية، وهو ما يحدث في كثير من الأحيان مع الأسف. وينبغي عدم التسامح مع ذلك. وينبغي التحقيق في تلك القضايا ومحاسبة مرتكبيها.

وكما نرى في كل نزاع، يتضرر المدنيون الأبرياء والنساء والأطفال بشكل غير متناسب، حتى عندما لا يكونون مستهدفين بشكل مباشر. ونشجب إزهاق أرواح المدنيين. وينبغي إبقاء المدنيين دائما خارج النزاعات، ويجب ألا يدخر أي جهد في حماية المدنيين وفقا للقانون الدولي الإنساني. فأرواح المدنيين واحدة، سواء كانت لإسرائيلي أو فلسطيني أو لأي شخص آخر. والمجتمع المدني ركيزة حيوية لأي مجتمع ديمقراطي. وعليه، يجب حمايته. ويجب إزالة جميع العقبات التي تعترض عمل المجتمع المدني. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن المؤسسات الديمقراطية القائمة على احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان تكتسي أهمية حيوية في كل مكان، بما في ذلك للشعب الفلسطيني.

ونؤكد مجددا معارضتنا للإجراءات الانفرادية التي تؤدي إلى تفاقم النزاع وتقوض الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل عادل وشامل. وتمشيا مع القانون الدولي، تشكّل المستوطنات وتوسعها عقبة أمام السلام وتحقيق حل الدولتين. ونعتقد أن الاستيطان خطأ ينبغي وقفه.

ونكرر دعمنا للحفاظ على الوضع الراهن للأماكن المقدسة واحترامنا لدور الوصي الذي يضطلع به الأردن، فضلا عن ضرورة منع جميع المحاولات الرامية إلى عرقلة ذلك.

وفي الختام، نرحب بأي خطوات تتخذ نحو كفالة استمرار العمل الملموس بين الأطراف لاستعادة ما أشار إليه العديد من زملائنا، عن حق، بالأفق السياسي المفقود. فلا بديل عن المسار المؤدي إلى تحقيق السلام للجميع من خلال عملية تفاوض، وينبغي أن تبدأ في أقرب وقت ممكن. ودائما ما يرتبط إيجاد حلول للمسائل الصعبة ببذل جهود متواصلة تتسم بالمثابرة وحسن النية والثقة والاطمئنان، ويجب بذل كل ما في وسعنا للمساعدة في تلك العملية.

السيدة أوبونغ – نتيري (غانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود بداية أن أشكر السيدة لين هاستنغز، نائبة المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطتها الشاملة، التي أبرزت ما تبذله الأمم المتحدة والجهات الأخرى صاحبة المصلحة من جهود لإحلال السلام الدائم في منطقة الشرق الأوسط.

وتؤيد غانا أيضا البيان الذي أُدلي به باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

وإعلاء لمعتقداتنا الراسخة والطويلة الأمد، نكرر دعوتنا إلى إسرائيل وفلسطين، فضلا عن بلدان المنطقة، إلى الالتزام بالتوصل إلى حل تفاوضي وعادل وسلمي للنزاع الذي طال أمده، بغية تهدئة المنطقة وكفالة قدر متساو من الأمن والحرية والفرص والكرامة لجميع البلدان. ولذلك يساورنا القلق إزاء تدهور الحالة الأمنية والإنسانية في المنطقة. فمنذ آذار/مارس، قُتل ما لا يقل عن ٥٢ فلسطينيا في الضفة الغربية المحتلة. ونشعر بالقلق بنفس الدرجة إزاء مقتل ١٩ شخصا في إسرائيل وندين كل أعمال العنف هذه.

ونرى أن تزايد انعدام الأمن في الشرق الأوسط، لا سيما في الضفة الغربية، لا يبشر بالخير فيما يتعلق بالتوصل إلى حل سلمي للنزاع. وبناء على ذلك، نحثُّ الأطراف على تخفيف حدة التوترات القائمة وبناء الثقة لتوليد الزخم السياسي اللازم للمفاوضات. وندعو أيضا ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، ونحث كلا من إسرائيل وفلسطين على الامتناع على وجه الاستعجال عن اتخاذ إجراءات انفرادية يمكن أن تؤدي إلى تصعيد التوترات والإضرار بالثقة المتبادلة اللازمة لتحقيق استقرار الحالة، كما ندعو الجانبين إلى عكس الاتجاهات السلبية على الأرض.

ولذلك يساور غانا القلق إزاء أنشطة المستوطنين الإسرائيليين في ستة مواقع في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة، بما فيها رام الله وسلفيت والخليل. ونحث إسرائيل على احترام الحقوق غير القابلة للتصرف لجميع الموجودين في الضفة الغربية والأراضي المحتلة والتقيد بالتزاماتها ومسؤولياتها القانونية بموجب اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب.

ونشجع إسرائيل أيضا على حماية الحرية الدينية للجميع، فضلا عن تنفيذ تدابير لكفالة بقاء المجتمعات المحلية التاريخية، المسيحية واليهودية والمسلمة، في فلسطين وإسرائيل والمنطقة بأسرها.

وفي الختام، نؤكد من جديد موقفنا المتمثل في أن الطريق نحو السلام والاستقرار الدائمين في الشرق الأوسط هو الحل القائم على وجود دولتين المتفاوض عليه دوليا، حيث تعيش إسرائيل وفلسطين جنبا إلى جنب على أساس حدود عام ١٩٦٧. بيد أن تحقيق أهداف عملية الشرق الأوسط يتطلب من المجلس والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا أن يواصلا إشراك الأطراف، التي يلزم أن تبذل ما في وسعها بحسن نية لحل النزاع المستمر منذ عقود.

السيدة كومبا بامبو (غابون) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر السيدة لين هاستنغز، نائبة المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطتها المفيدة. وأرحب أيضا بمشاركة الممثل الدائم لإسرائيل والمراقب الدائم لدولة فلسطين في هذه الجلسة.

ولئن كان من الواضح أن السلام في الشرق الأوسط ليس أمرا مفروغا منه بعد، فإنه يظل هدفا قابلا للتحقيق. ويتوقف إحلال السلام في المنطقة، الذي نتطلع جميعا إلى رؤيته، على تحقيق السلام بين إسرائيل وفلسطين بشكل أساسي. وتلك ضرورة حتمية مطلقة تتطلب التزاما راسخا من الجميع. ويؤكد بلدي، غابون، من جديد التزامه بحل الدولتين، حيث تعيش فلسطين جنبا إلى جنب مع إسرائيل على أساس حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس.

ومما يبعث على القلق تعرض المجتمعات المحلية في مسافر يطا للخطر الوشيك المتمثل في عمليات الإخلاء القسري والتشريد التعسفي والترحيل القسري، ونلاحظ قرار محكمة العدل العليا الإسرائيلية في ذلك الصدد.

ونحيط علما أيضا بالنتائج التي خلص إليها التقرير الأول للجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية وإسرائيل، المؤرخ ٧ حزيران/يونيه.

ونلاحظ باهتمام كبير الاجتماع الذي عُقد في ٧ تموز/يوليه بين رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس ووزير الدفاع الإسرائيلي، السيد بيني غانتس، الذي أسفر عن موافقة الأخير على سلسلة من تدابير بناء الثقة بين الطرفين.

فهناك ٥٠٠ ٥ شخص سيضافون إلى السجل السكاني الفلسطيني، بالإضافة إلى الـ ٠٠٠ ١٢ شخص الذين تمت الموافقة على تسجيلهم بالفعل. وعلاوة على ذلك، سيُسمح لـ ٥٠٠ ١ شخص آخر من سكان غزة بدخول إسرائيل للعمل أو ممارسة الأعمال التجارية، ليصل إجمالي حصة تصاريح سكان غزة إلى ٥٠٠ ١٥ وسنواصل رصد التطورات المتعلقة بهذه المسألة، ونشجع إسرائيل على مواصلة السير على ذلك الطريق على أمل أن يساعد ذلك في إعادة بناء الثقة بين الطرفين. ونرحب أيضا بالحوار المستمر بين الطرفين وقدرتهما على العمل معا لإيجاد حلول بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك.

وتجدر الإشارة إلى العواقب الإنسانية للأزمة، لا سيما في الأرض الفلسطينية، التي تفاقمت جراء جائحة مرض فيروس كورونا. ووفقا لآخر تقرير صدر عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في هذا الشأن، فإن عدد الأطفال الذين قتلوا أو شوهوا أو تعرضوا لشكل آخر من الإيذاء يبعث على القلق.

ولذلك لا بد أن يبدي المجتمع الدولي التزاما قويا في هذا الصدد بكفالة التمويل القابل للتنبؤ به للمساعدات الإنسانية، وهو تمويل يجب بالطبع توفيره أيضا لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، التي تبذل قصارى جهدها لمواصلة تقديم الخدمات الأساسية، مثل التعليم والصحة والغذاء، إلى السكان الفلسطينيين المشردين والضعفاء. ولذلك، من الضروري سد الفجوة التمويلية التي تعاني منها تلك الهيئة الهامة. وندعو البلدان المانحة إلى زيادة مساهماتها ودعمها. ومن دون هذا الدعم المالي، فإن الخطر الذي يتعرض له السكان المدنيون الضعفاء يتمثل في زيادة كبيرة في الاضطرابات الاجتماعية في الميدان: وهي الفقر والجوع والمشاكل النفسية والاجتماعية والعنف.

وفيما يتعلق بمسألة إعادة الرفات البشرية إلى الأسر، ندعو الطرفين إلى إيجاد اتفاق يساعد بوضوح على تهيئة مناخ من الثقة يفضي إلى بناء السلام.

في الختام، ندعو الطرفين إلى استئناف المفاوضات بغية حل الأزمة الإسرائيلية – الفلسطينية من أجل إرساء سلام حقيقي ودائم يقوم على احترام المبادئ التي اتفق عليها الطرفان وتطبيق قواعد القانون الدولي. ونؤكد من جديد دعمنا وتضامننا مع السكان المدنيين الفلسطينيين والإسرائيليين، الذين دفعوا ثمنا باهظا منذ بداية هذا النزاع.

السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة): بداية، أشكر السيدة لين هاستنغز على إحاطتها الوافية.

بعد اجتياح العديد من الأزمات والتحديات المعقدة لمنطقتنا، جاء الحراك الدبلوماسي المكثف الذي شهدناه خلال الفترة الماضية ليركز على الأمن الإقليمي والتنمية المستدامة والدبلوماسية الفعالة، متماشياً في ذلك مع نهج دولة الإمارات الراسخ منذ تأسيسها. إذ يهدف هذا الزخم إلى إحلال الأمن والاستقرار في أرجاء المنطقة،

لتنعم شعوبها باقتصادات مزدهرة ومجتمعا ت مسالمة، موظفاً في ذلك مبادرات لتعزيز التعاون والشراكات الاستراتيجية على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وبالتزامن مع هذه التوجهات الإيجابية، شهدنا أيضاً بعض الخطوات التي نأمل أن تعيد الثقة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي وأن تمهد الطريق نحو إعادة إحياء عملية السلام في الشرق الأوسط وتوفير البيئة المناسبة للعودة للمفاوضات، ومنها التواصل الرفيع المستوى بين الطرفين مؤخراً والذي نتمنى أن يمثل بارقة أمل في توفير فرص جديدة للانخراط في الحوار.

كما تشيد دولة الإمارات في هذا السياق بسلسلة الإجراءات الأخيرة، ومنها الموافقة على لم شمل ٥٠٠ ٥ عائلة فلسطينية، والمصادقة على ٦ خرائط هيكلية للفلسطينيين في منطقة الضفة، وكذلك إعادة فتح معبر في شمال الضفة للدخول إلى مدينة جنين.

ويتعين على المجتمع الدولي العمل على دعم الخطوات الإيجابية الأخيرة، وتشجيع المزيد منها بهدف عودة الطرفين لطاولة المفاوضات بما يخدم التوصل إلى حل الدولتين بموجب قرارات الشرعية الدولية وميثاق الأمم المتحدة.

إن ما شهدته الفترة الماضية من احتقان وتصعيد ومصادمات عنيفة، يتطلب من الأطراف أن تمتنع عن اتخاذ أي إجراءات استفزازية قد تؤدي إلى تأجيج هذه الأوضاع. ونشدد كذلك على ضرورة وقف كافة الممارسات غير الشرعية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، والتي تقوض حل الدولتين وآفاق السلام، ومنها بناء وتوسيع المستوطنات ومصادرة الأراضي والممتلكات الفلسطينية.

وفي ظل تدهور الأوضاع الاقتصادية والصحية والإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، يواصل بلدي التزامه التاريخي بدعم الشعب الفلسطيني الشقيق في عدة مجالات بما فيها الإنسانية والصحية والاجتماعية والتعليمية، فقد قامت دولة الإمارات بتخصيص ٢٥ مليون دولار أمريكي مؤخراً لدعم مستشفى "المقاصد" والذي يعد جزءاً هاماً من شبكة مستشفيات القدس الشرقية والتي تُشكل ركيزة المنظومة الصحية الفلسطينية. ونحث هنا المجتمع الدولي على مواصلة تقديم المساعدات الإنسانية والتنموية للشعب الفلسطيني، ونقدر في هذا السياق إعلان الولايات المتحدة خلال هذا الشهر عن حزمة من المساعدات لدعم قطاعات مثل الاقتصاد والصحة في الأرض الفلسطينية المحتلة.

ونؤكد على أهمية أن ينتهز المجتمع الدولي، ومجلس الأمن تحديداً، الفرص المهمة الماثلة في المنطقة حالياً لإحياء عملية السلام في الشرق الأوسط وتحقيق حل الدولتين الذي تقوم بموجبه دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة على حدود ١٩٦٧ وعاصمتُها القدس الشرقية بما يتفق مع قرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي والاتفاقات ذات الصلة.

إن من أهم ما يميز المبادرات الدبلوماسية التي يشهدها الشرق الأوسط حالياً أنها ثمرة جهود إقليمية تعكس إرادة حقيقية لتحقيق سلام يعم جميع شعوبنا ويفتح آفاقاً للتعاون في مجالات حيوية ويساعد الدول على مواجهة تحديات مصيرية. وقد تجلى ذلك، على سبيل المثال، في القمم الأخيرة التي عقدت في المنطقة، ومنها قمة جدة للأمن والتنمية وقمة مجموعة I2U2 وما نتج عنها من قرارات، وذلك بالتزامن مع زيارة رئيس الولايات المتحدة، جو بايدن إلى المنطقة مؤخراً، إذ نتطلع إلى البناء على هذه الجهود لتحقيق الأمن والاستقرار والازدهار لمنطقتنا والعالم.

السيد كيبوينو (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر نائبة المنسق الخاص لين هاستنغز على إحاطتها بشأن التطورات الأخيرة والحالة الراهنة في الميدان. وأرحب بمشاركة ممثلي إسرائيل ودولة فلسطين ذات مركز المراقب في هذه المناقشة المفتوحة.

يؤكد وفد بلدي من جديد أن جهود السلام، على الصعيدين الرسمي والشعبي على السواء، التي تدمج بشكل شامل التنمية الاجتماعية والاقتصادية لجميع قطاعات المجتمع حاسمة الأهمية لاستقرار المنطقة وسلامها في الفترة الانتقالية وعلى المدى الطويل، وستظل كذلك.

وفي ذلك الصدد، نلاحظ أن البيان المشترك الصادر عن مؤتمر قمة قادة بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية والولايات المتحدة

أبرز أيضا الجهود المبذولة لتعزيز المساهمات في شبكة مستشفيات القدس الشرقية. وترحب كينيا بذلك وبمبادرات التعاون الأخرى، بما في ذلك مؤتمر إعلان التبرعات المعقود في ٢٣ حزيران/يونيه لكفالة التمويل الكافي الذي يمكن التنبؤ به لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وغيرها من التدابير العملية الأخيرة لبناء الثقة في مجال التجارة بين السلطات الإسرائيلية والفلسطينية. إنهم يتحدثون عما هو عملي على الفور في سياق عملية سلام بعيدة المنال عندما يتعلق الأمر بالتصدي للتحديات في الضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية.

ونلاحظ أيضا أهمية مناصرة الجهود الشعبية التي تسهم في التعايش المنسجم وتهيئة الظروف المواتية لإجراء مفاوضات رسمية. ولا يزال العمل الهام الذي تضطلع به قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك حيويا لاستقرار المنطقة دون الإقليمية. ومع ذلك، فإن نجاح كل مبادرة يتطلب استئناف العملية السياسية والحوار بين الطرفين، ليس من أجل استدامة هذه المبادرات فحسب، بل أيضا من أجل الاستقرار والسلام في المنطقة.

ويؤكد وفد بلدي من جديد مرة أخرى أن تحقيق الهدف الذي طال انتظاره المتمثل في إيجاد منطقة تعيش فيها دولتان ديمقراطيتان، إسرائيل وفلسطين، جنبا إلى جنب في سلام وداخل حدود آمنة ومعترف بها، استنادا إلى حدود عام ١٩٦٧، سيتطلب التزاما مجديا بعملية السلام من جانب جميع الأطراف، تمشيا مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن، بما في ذلك الركائز الشاملة للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، ومبادرات وأطر السلام الإقليمية القائمة. نعتقد أن من شأن هذا الالتزام من جانب القادة الإسرائيليين والفلسطينيين وتفعيله على وجه السرعة أن يسهم في التصدي للتحديات المستمرة فضلا عن إعطاء الأمل والثقة اللذين تمس الحاجة إليهما في النظام المتعدد الأطراف من جانب عامة الجمهور.

ويمكن أيضا أن تسهم الاستجابة الموحدة، بما في ذلك الجهود الإقليمية المستمرة لإحياء المصالحة بين الفلسطينيين، في التصدي للعازمين على تخريب السلام في المنطقة.

لا تزال كينيا تدين بشدة إطلاق الصواريخ من غزة، بما في ذلك عمليات الإطلاق الأخيرة خلال الزيارة الرسمية التي قام بها الرئيس بايدن إلى المنطقة. ونكرر القول بأنه ما من هدف يبرر الاستهداف المتعمد للمدنيين.

لكن وبالإضافة إلى الإدانة، نحث الجماعات المسلحة والميليشيات التي تسعى إلى تحقيق أهداف أيديولوجية بعيدة كل البعد عن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بما في ذلك حماس وحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، على التخلي علنا عن الأعمال الإرهابية والالتزام حقا بجهود السلام التي تيسرها الآليات الإقليمية والدولية.

كما يعني الالتزام بإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة، قادرة على البقاء ومتصلة جغرافيا أيضا الوقف الفوري والكامل للنشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية على النحو المطلوب في القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). ويساورنا القلق أيضا إزاء العواقب البشرية والآثار المترتبة على الملكية عن الإعلانات الأخيرة عن التوسعات الاستيطانية والبؤر الاستيطانية وتزايد عنف المستوطنين في الضفة الغربية بما فيها في مسافر يطا. ونحيط علما بإعلان السلطات الإسرائيلية وجهودها للتخفيف من أثر البؤر الاستيطانية كما سمعنا اليوم.

في الختام، أود أن أكرر التأكيد على أن مصلحة كينيا ما تزال تكمن في تأييد إنهاء هذا النزاع الذي طال أمده والذي ثبت أن له آثارا ضارة بعيدة المدى. ونحث جميع الأطراف على تجنب اتخاذ خطوات انفرادية قد تعرقل استئناف العملية السياسية وتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة. وتدعو كينيا مرة أخرى إلى الالتزام والتحرك الفعليين فضلا عن تحقيق نتائج ملموسة تتماشى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات المجلس ذات الصلة.

السيد راغوتاهالي (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر نائبة المنسق الخاص لين هاستنغز على إحاطتها بشأن الحالة في الشرق الأوسط.

ما زلنا نشعر بالقلق إزاء التطورات في إسرائيل وفلسطين، ولا سيما استمرار الهجمات العنيفة وقتل المدنيين وأعمال التدمير

والاستفزاز. وما برحنا ندعو إلى مناهضة جميع أعمال العنف ونكرر دعوتنا إلى وقفها تماما.

يجب تجنب التدابير الانفرادية الأخرى التي تغير الوضع الراهن في الميدان دون مبرر وتقوض صلاحية حل الدولتين. ويجب على المجتمع الدولي ومجلس الأمن أن يبعثا رسالة قوية ضد أي خطوة تحول دون إمكانية تحقيق سلام دائم بين إسرائيل وفلسطين.

يتعين على الأطراف بدلا من ذلك أن تركز على معالجة التحديات الأمنية والاقتصادية الملحة، بما في ذلك الحالة المالية غير المستقرة للسلطة الفلسطينية وأن تضع مسارا واضحا لمناقشة المسائل السياسية الرئيسية. وفي ذلك الصدد نشيد بالتدابير التي اتخذها المجتمع الدولي مؤخرا لبناء الثقة بين الفلسطينيين، فضلا عن الخطوات الهامة التي اتخذتها إسرائيل للتخفيف من شدة الحالة الاقتصادية في فلسطين. وتساعد هذه المبادرات التي تصب في مصلحة الطرفين في الحفاظ على الاستقرار وتمنع تكرار الإرهاب والعنف. علاوة على ذلك ينبغي لتلك المبادرات أن تهيئ بيئة مؤاتية تفضي إلى الحوار السياسي.

نؤكد مجددا ضرورة الاستئناف المبكر للمسار السياسي ببدء مفاوضات ذات مصداقية في جميع مسائل الوضع النهائي. ما برحت الهند تدعو إلى إجراء مفاوضات سلام مباشرة بين إسرائيل وفلسطين لأننا نرى أنها أفضل مسار نحو تحقيق هدف حل الدولتين. ويجب أن تستند تلك المفاوضات إلى الإطار المتفق عليه دولياً مع مراعاة التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني في إقامة دولتهم، فضلا عن شواغل إسرائيل الأمنية المشروعة.

كما أن الوحدة بين الفلسطينيين حاسمة لرفاه الشعب الفلسطيني. ونأمل أن تؤتي الجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة بين الأطراف الفلسطينية ثمارها قريبا وأن تساعد في التغلب على المأزق الحالي على نحو يؤدي إلى إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية في فلسطين.

واستجابة للأزمة المالية التي تواجهها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) زادت الهند تعهدها السنوي للوكالة من ١,٢٥ مليون دولار إلى ٥ ملايين دولار وساهمت بمبلغ ٢٠ مليون دولار على مدى السنوات الأربع الماضية. كما تعهدنا بتقديم ٥ ملايين دولار للميزانية البرنامجية للأونروا لعام ٢٠٢٢. ويسرني أن أبلغ المجلس بأن الشريحة الأولى من التزامنا الذي تعهدنا به لهذا العام قد أذن بصرفها بالفعل.

إن للهند مصلحة حيوية في تحقيق السلام والازدهار في الشرق الأوسط. خلال مؤتمر القمة عبر الإنترنت لمجموعة الدول الأربع (I2U2) الأخيرة اتفق قادة الهند وإسرائيل والإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة على زيادة الاستثمار المشترك في ستة مجالات رئيسية: المياه والطاقة والنقل والفضاء والصحة والأمن الغذائي. ونحن واثقون من أننا سنقدم مع مجموعة الدول الأربع I2U2 مساهمات كبيرة في أمن الطاقة والأمن الغذائي والنمو الاقتصادي في الشرق الأوسط وجنوب آسيا.

ونرى أن من شأن الحل السلمي للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني أن يحقق السلام والاستقرار الدائمين في المنطقة، كما أن عدم التوصل إلى تسوية سياسية بين إسرائيل وفلسطين لا يبشر بتحقيق السلام والاستقرار الإقليميين على المدى الطويل. لذلك وبالإضافة إلى الدعم السياسي المعلن لحل الدولتين يجب على المجتمع الدولي أن يواصل بذل الجهود والاستثمار في رأس المال السياسي لإعادة تنشيط عملية السلام في الشرق الأوسط.

ونظرا لالتزامنا الراسخ منذ أمد بعيد بإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة مستقلة وقادرة على البقاء ضمن حدود آمنة معترف بها ومتفق عليها بصورة متبادلة، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن، ستواصل الهند تقديم الدعم الكامل لجميع الجهود الرامية إلى استئناف عملية السلام.

السيدة يول (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر نائبة المنسق الخاص لين هاستنغز على إحاطتها.

هناك حاجة إلى حلول طويلة الأجل لإحلال السلام والرخاء للشعبين الإسرائيلي والفلسطيني. ولا يزال حل الدولتين – على أساس خطوط عام ١٩٦٧– السبيل الوحيد والعملي لتسوية هذا النزاع.

نرحب بالالتزامات التي أعلنتها إسرائيل مؤخرا بزيادة التصاريح للفلسطينيين القادمين من غزة للعمل في إسرائيل وتوفير البنية التحتية الرقمية للاتصالات بواسطة الربط بالإنترنت عبر الـ 4G في الضفة الغربية وغزة، واستئناف المناقشات في اللجنة الاقتصادية المشتركة وزيادة الوصول إلى معبر ألنبي. ويؤكد الاكتظاظ والتأخير الشديدين اللذين حدثا في المعبر الأسبوع الماضي الحاجة الملحة إلى تعزيز كفاءته العملياتية.

ونشيد أيضا بالجهود الجارية بشأن التدابير المتفق عليها في بروكسل خلال اجتماع مجموعة المانحين الذي عقد في أيار/مايو. ونحث الطرفين وشركاءهما على إحراز تقدم ملموس قبل الاجتماع الوزاري المزمع عقده في نيويورك في أيلول/سبتمبر.

ونرحب بإعلان الولايات المتحدة عن زيادة الدعم المالي المقدم أيضا إلى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى التي تقدم خدمات حيوية لملايين اللاجئين الفلسطينيين الضعفاء. ونشيد بالولايات المتحدة على اعتزامها تقديم التمويل أيضا لشبكة مستشفيات القدس الشرقية التي واصلت النرويج دعمها منذ فترة طويلة.

إن هذه كلها خطوات إيجابية ولكنها لن تحل محل الحاجة إلى عملية سلام شاملة تعالج الأسباب الكامنة وراء النزاع. وهناك حاجة ملحة إلى أفق سياسي يهدف إلى تنفيذ حل الدولتين في نهاية المطاف.

كما تعتبر جميع المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي، وتضر باحتمالات التوصل إلى حل الدولتين وتؤدي إلى تصعيد النزاع. تكرر النرويج دعوتها إلى إسرائيل لوقف جميع عمليات التوسع الاستيطاني وعمليات الإخلاء والهدم. كما يساورنا القلق العميق من محاولة جماعات المستوطنين الإسرائيليين إقامة بؤر استيطانية في المنطقة (ج) في الضفة الغربية. ونرحب بالجهود التي تبذلها السلطات الإسرائيلية لوقف تلك المحاولات الأخيرة.

بيد أن الحالة في مسافر يطا ما تزال يزال تبعث على القلق، لا سيما بسبب أوامر الهدم المخطط لها وطرد ١ ٢٠٠ من المدنيين. وندعو إسرائيل إلى وقف هذه الخطط فورا.

ويتحتّم في جميع الظروف حماية المدنيين. قتلت قوات الأمن الإسرائيلية ٦٠ فلسطينياً هذا العام في الضفة الغربية حتى ٣٠ حزيران/يونيه. وندعو إسرائيل إلى تنفيذ ممارسات فعالة لحماية جميع المدنيين، ولا سيما الأطفال. وسنواصل الدعوة إلى المساءلة عن مقتل الصحفية الفلسطينية الأمريكية شيرين أبو عاقلة.

ولا تزال النرويج تؤيد تطبيع العلاقات بين إسرائيل وعدد من الدول العربية. ونأمل أن تساعد تلك التغييرات في المنطقة على تمهيد الطريق لاستئناف مفاوضات مجدية بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ويجب أن يشارك الفلسطينيون في العملية وأن يستفيدوا منها.

وأخيراً، أود أن أشير إلى جهود الوساطة الهامة الرامية إلى إنشاء خط لترسيم الحدود البحرية بين إسرائيل ولبنان. وتشجع النرويج حكومتي لبنان وإسرائيل على التوصل بسرعة إلى اتفاق مشترك لصالح البلدين. ومن شأن ذلك أن يساعد أيضاً على حل المسائل المعلقة المتعلقة بالحدود البرية. ونحن نعارض بشدة استخدام أي وسيلة عسكرية في المناطق المتنازع عليها أو حولها، الأمر الذي قد يتصاعد إلى نزاع إقليمي جديد. ويجب أيضاً احترام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة احتراماً كاملاً والتقيد بها.

السيد دي لا فوينتي راميرس (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): إنني ممتن لنائبة المنسق الخاص هاستنغز على إحاطتها، ونرحب بحضور وفدي فلسطين وإسرائيل في هذه الجلسة. كما نشكر ممثلة الولايات المتحدة على إطلاعنا على آخر المستجدات بشأن الزيارة التي قام بها الرئيس بايدن مؤخراً إلى المنطقة. وقد رحبنا بالمحادثات الأخيرة بين الرئيس عباس والرئيس هرتسوغ. ونشير إلى أن المحادثة بين السيد عباس ورئيس الوزراء لابيد تمثل المرة الأولى منذ خمس سنوات التي يعقد فيها رئيس حكومة إسرائيلية اجتماعاً مع زعيم السلطة الفلسطينية. وبالمثل، نرحّب بالاجتماع بين السيد عباس ووزير الدفاع غانتس، ونحيط علماً بتدابير بناء الثقة التي شجعها السيد غانتس.

وفي ضوء الانتخابات المقبلة وتشكيل الحكومة الإسرائيلية المقبلة، نرحّب بجميع الجهود الرامية إلى توسيع نطاق التعاون المدني

والمالي والأمني. وهي علامات مشجعة فيما يتعلق بتعزيز الاقتصاد الفلسطيني، ويسهم رخاء السكان الفلسطينيين في رخاء وأمن السكان الإسرائيليين. وقد حان الوقت الآن لكي يقابل هذا التشجيع تقدّم في الأفق السياسي لمعالجة القضايا الأساسية. والمساعدة التي قدمتها الدول العربية جديرة بالثناء، ولا سيما الجزائر التي يسّرت الاجتماع بين قادة الفصائل الفلسطينية في بداية هذا الشهر. ونأمل أن تستمر هذه الجهود وأن تعزز المصالحة بين الفلسطينيين. ونشدد مرة أخرى على أهمية الدعوة إلى إجراء انتخابات عامة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية وغزة. وينبغي أن نلاحظ الزيادة في التعاون بين إسرائيل والبلدان العربية، ونأمل أن تتعمّق تلك العلاقات ويُستفاد منها بغية تعزيز الحوار مع السلطة الفلسطينية واستئناف مفاوضات السلام في نهاية المطاف.

ويساورنا القلق إزاء عمليات الإخلاء في مسافر يطا وأنشطة التدريب التي يقوم بها الجيش الإسرائيلي في منطقة إطلاق النار التي أنشأها، فضلاً عن الهجمات على العاملين في المجال الإنساني. ونحثّ السلطات الإسرائيلية على الحيلولة دون تشريد أكثر من ٢٠٠ ١ مدني معنيين بالأمر، لأن الاستيلاء على الممتلكات الفلسطينية وهدمها وإخلاءها وتشريد ساكنيها قسراً يتنافى مع القانون الدولي. وفيما يتعلق بقضية الصحفية شيرين أبو عاقلة، أحاط وفد بلدي علماً بتحليل الطب الشرعي الذي أجراه مؤخراً خبراء من الولايات المتحدة. ونكرر الدعوة إلى إجراء تحقيق مستقل لتقديم المسؤولين عن ذلك إلى العدالة. ونرحّب بحقيقة أن العديد من الدول الأوروبية قد استأنفت مساعدتها المقدّمة إلى ستّ من منظمات المجتمع المدني التي صنفتها إسرائيل على أنها إرهابية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١. ونكرر الإعراب عن قلقنا إزاء الوضع المالي للسلطة الفلسطينية ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى التي تؤدي دوراً حاسماً، كما قيل مرات عديدة، في توفير المساعدة والخدمات الأساسية لملايين الفلسطينيين، ولذلك نرحب بالمعونة القائمة المقدمة إلى منظومة المستشفيات الفلسطينية في القدس الشرقية.

وتدين المكسيك مرة أخرى الهجمات التي تستخدم فيها الصواريخ وغيرها من الذخائر التي تطلق من غزة على المراكز الحضرية الإسرائيلية. ونشير مع القلق إلى عودة ظهور ما يسمى بأنشطة الهجمات المنفردة، ولا سيما في القدس الشرقية، والهجمات بالطائرات بلا طيار على الحدود الشمالية لإسرائيل. وندعو سلطات الأمر الواقع في غزة، فضلاً عن المنظمات في المنطقة، إلى ممارسة ضبط النفس وتجنب المزيد من الاستفزازات.

وفي الختام، أؤكد من جديد تأييد المكسيك لحل الدولتين، وهو السبيل الوحيد الذي يمكّننا من معالجة الشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل وإنشاء دولة فلسطينية قادرة على البقاء اقتصادياً وسياسياً، وفقاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر نائبة الممثل الخاص هاستنغز على إحاطتها وأرحّب بحضور ممثلَي فلسطين وإسرائيل في هذه الجلسة.

لا تزال عملية السلام في الشرق الأوسط في مأزق. فقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة لم تنفذ منذ سنوات عديدة، ولا تزال الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني تنتهك، مما يزيد من تفاقم محنته وهو الأمر الذي يثير قلقاً بالغاً لدى الصين. إن قضية فلسطين هي لبّ قضايا الشرق الأوسط التي تؤثر على السلام والأمن الإقليميين وينبغي ألا تهمّش، ناهيكم عن نسيانها. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعترف اعترافاً كاملاً بخطورة الحالة وأن يتخذ إجراء فورياً وملموساً لإعادة تسوية القضية الفلسطينية إلى مسارها الصحيح في أقرب وقت ممكن.

أولاً، ينبغي ألا يكون هناك مزيد من التأخير في عكس مسار الحالة على أرض الواقع. وتواصل إسرائيل توسيع أنشطتها الاستيطانية في الأراضي المحتلة، حيث تم بناء أكثر من ٣٠٠ مستوطنة ونقل أكثر من ٠٠٠ ٧٠٠ مستوطن إليها حتى الآن، ما يزيد من تقليص الحيز الذي يعيش فيه الشعب الفلسطيني ويقوّض تواصل الأرض الفلسطينية المحتلة وآفاق قيام دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة. ونحثّ إسرائيل على الالتزام بالقانون الدولي، وتنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، والوقف الفوري لجميع الأنشطة الاستيطانية.

ثانياً، لا يمكننا أن نؤجل تحقيق الأمن المشترك. وما فتئت حوادث العنف في الأرض المحتلة مستمرة واحدة تلو الأخرى منذ بداية هذا

العام، والاشتباكات في غزة مثيرة للقلق. ووفقاً للإحصاءات الصادرة مؤخراً عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، قُتل ٦٣ فلسطينياً وجُرح أكثر من ٦ ٠٠٠ في العمليات التي شنتها قوات الأمن الإسرائيلية حتى الآن هذا العام. وأشار تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2022/493) إلى أن قوات الأمن الإسرائيلية قتلت في العام الماضي ٧٨ طفلاً فلسطينياً وشوّهت ٩٨٢ طفلاً. كما أن الهجمات على المدنيين الإسرائيليين التي تُسفر عن وقوع إصابات تحدث أيضاً من وقت لآخر.

إن أمن إسرائيل وأمن فلسطين مترابطان وغير قابلين للتجزئة. وينبغي أن يتمسك الجانبان بمفهوم الأمن المشترك والشامل والتعاوني والمستدام، وأن يجدا سبيلا للعيش جنبا إلى جنب وفي سلام. إن السعي إلى تحقيق الأمن المطلق من خلال استغلال أحد الأطراف لوضعه المميز لا يمكن أن يؤدي إلا إلى معضلة أمنية أكبر.

وينبغي أن يولي المجتمع الدولي نفس القدر من الأهمية للشواغل الأمنية لكل من فلسطين وإسرائيل. وينبغي لإسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، أن تفي بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني بكفالة سلامة المدنيين في الأراضي المحتلة. ونحث إسرائيل مرة أخرى على إجراء تحقيق شامل في مقتل الصحفية شيرين أبو عاقلة، وينبغي أن تصمد النتائج أمام اختبار الزمن والتاريخ، لكفالة تحقيق العدالة للضحايا.

ثالثا، ينبغي ألا يحدث تأخير في المضي قدما بالحل القائم على وجود دولتين. لقد استمرت القضية الفلسطينية لأكثر من ٧٠ عاما. والإدارة المجزأة للأزمات ليست بديلا عن حل شامل ونزيه. فينبغي أن يعمل المجتمع الدولي بجد للنهوض بعملية السلام في الشرق الأوسط. وينبغي للبلدان التي لها تأثير على فلسطين وإسرائيل أن تتحمل مسؤوليتها المزدوجة، وأن تتخذ موقفا موضوعيا ومحايدا، وأن تؤدي دورها في تشجيع الاستئناف السريع لمحادثات السلام بين الجانبين.

وينبغي أن ينشط المجلس في اتخاذ إجراءات أكثر صرامة حسما بشأن القضية الفلسطينية وأن يعمل مع جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي وغيرهما من المنظمات، لبذل جهود أوسع نطاقا وأكثر فعالية لتعزيز السلام. وتدعو الصين إلى عقد مؤتمر دولي للسلام أكبر وأكثر حجية وأقوى تأثيرا، يدعى فيه الأعضاء الدائمون في المجلس وجميع الجهات المعنية في عملية السلام في الشرق الأوسط إلى المشاركة في استكشاف السبل والوسائل الفعالة لإيجاد حل سياسي للقضية الفلسطينية.

إن الشرق الأوسط أرض قديمة أنجبت حضارات مذهلة. وقد عاشت شعوب الشرق الأوسط على تلك الأرض لأجيال، وهي السيد الحقيقي لها. ولم يكن هناك أبدا ما يسمى بالفراغ في الشرق الأوسط. ولم تكن هناك حاجة قط لأن تضطلع البلدان الخارجية بما يسمى بالدور القيادي. ومنذ حلول العصر الحديث، جلب الاستعمار والتدخل الأجنبي معاناة لا توصف لبلدان المنطقة وشعوبها، ولا تزال آثارهما السلبية مستمرة.

إن الشرق الأوسط يحتاج، قبل كل شيء، إلى السلام والأمن. وشعوب الشرق الأوسط ترغب في المقام الأول في تحقيق التنمية والتقدم. وينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد بلدان المنطقة على السعي إلى تحقيق السلام من خلال الوحدة والتنمية عبر التعاون، بدلا من تأجيج المواجهات بين الكتل أو المنافسات الجيوسياسية، التي لن تؤدي إلا إلى زيادة زعزعة استقرار المنطقة.

وما فتئت الصين، بوصفها شريكا استراتيجيا لبلدان الشرق الأوسط، تدعمها دائما في حل قضايا الأمن الإقليمي من خلال التضامن والتعاون، وتدعم شعوبها في استكشاف مسارات التنمية الخاصة بها بشكل مستقل. وقد عملنا مع بلدان المنطقة لمكافحة الجائحة، والنهوض بمبادرة الحزام والطريق، وتقديم مساهمة نشطة في تنمية الشرق الأوسط. والصين مستعدة لمواصلة الإسهام في تحقيق السلام والتنمية في المنطقة.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا أن الصين تؤيد إنشاء دولة فلسطينية مستقلة وكاملة السيادة، على أساس حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية. ونؤيد التعايش السلمي بين فلسطين

وإسرائيل والتنمية المشتركة بين الشعبين العربي واليهودي. وستواصل الصين العمل بلا كلل مع المجتمع الدولي من أجل التوصل إلى حل شامل وعادل للقضية الفلسطينية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل البرازيل.

أشكر السيدة لين هاستنغز، نائبة المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطتها لمجلس الأمن اليوم.

لا تزال البرازيل تشعر بالقلق إزاء استمرار أحداث العنف في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وفي إسرائيل في الأشهر الأخيرة. ولا يوجد مبرر لشن أي هجمات على المدنيين. وندعو كلا الجانبين إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وحماية أرواح المدنيين.

وتتفق البرازيل مع التقييم القائل بأن الاكتفاء بمجرد إدارة هذا النزاع إلى الأبد ليس خيارا قابلا للتطبيق. وما من بديل عن إجراء عملية سياسية مشروعة لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين. ويجب أن نفكر مليا في الدور الذي ينبغي للمجلس أن يؤديه في تنشيط عملية السلام في المنطقة، بينما يمهد الطريق لمفاوضات جديدة.

وبدون وجود أفق للمحادثات، يتضاءل الإيمان بالسلام وتؤدي الحقائق في الميدان إلى إعاقة إمكانية التوصل إلى اتفاق قابل للتطبيق. وقد بعث الاتفاق الإبراهيمي بالأمل من جديد في الحوار والدبلوماسية. ولا تزال تعقد بعض الاجتماعات المهمة الرفيعة المستوى، ولكن مشاركة الجهات المعنية ذات الصلة في الجهود الرامية إلى التوصل إلى الحل القائم على وجود دولتين قد توقفت. ولا تزال الآليات المهمة المنشأة بموجب قرارات المجلس متوقفة عمليا عن العمل.

وترى البرازيل أنه ينبغي لنا أن نسعى بجدية إلى تحقيق هدف النهوض بالمفاوضات السياسية من أجل تحقيق السلام الشامل والعادل والدائم في الشرق الأوسط، استنادا إلى جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ويتطلب ذلك مشاركة والتزاما من جميع الأطراف ذات الصلة. والمصالحة الفلسطينية الداخلية خطوة حاسمة نحو استئناف الحوار الحقيقي في إطار عملية السلام. ويمكن أن يؤدي التعاون الدولي من أجل إصلاح البنية التحتية الأساسية وتحسينها والتمكين الاقتصادي للسكان الفلسطينيين أيضا إلى تحسين آفاق المصالحة.

ومن المهم بنفس القدر التصدي للعقبات الهيكلية المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني، الذي يحتاج إلى الدعم لتعزيز إنتاجه الصناعي والزراعي. وتعتقد البرازيل أن النهوض بالاقتصاد الفلسطيني هو أحد أفضل السبل لإعطاء السلام معنى ملموسا.

وتمتلك فلسطين إمكانات اقتصادية كبيرة في العديد من القطاعات التي يمكن أن تخلق فرص العمل وترفع دخل الأسر، مما يعني السماح لرجال الأعمال الفلسطينيين بتصدير منتجاتهم إلى السوق العالمية.

ويجب أن تستمر تدابير بناء الثقة من كلا الجانبين. وتشيد البرازيل بالتدابير التي اتخذتها السلطات الإسرائيلية مؤخرا بهدف بناء الثقة مع الفلسطينيين، بما في ذلك زيادة حصة العمال من قطاع غزة وفتح معبر جديد للمركبات في شمال الضفة الغربية، فضلا عن التدابير الرامية إلى منع إنشاء بؤر استيطانية جديدة.

ونتابع التطورات في المحادثات المتعلقة بتبادل الأسرى ونأمل أن يتمكن الطرفان من التوصل إلى تفاهم. وفي الشهر الماضي، عقد رئيس الجمعية العامة عبد الله شهيد مؤتمرا للمانحين دعما لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وهو اجتماع تمس الحاجة إليه في الوقت الذي لا تزال فيه الوكالة تواجه نقصا مزمنا في التمويل على خلفية الاحتياجات المتنافسة للعدد المتزايد من اللاجئين في جميع أنحاء العالم.

ونشيد بمبادرة رئيس الجمعية العامة ونرحب بالنتائج المشجعة للمؤتمر. وتؤكد البرازيل مجددا التزامها بالعمل الإنساني الدؤوب الذي تقوم به الأونروا، والذي يوفر الخدمات الأساسية لإحدى أضعف فئات اللاجئين في العالم. وتضطلع الأونروا بدور رئيسي في تحقيق الاستقرار في المنطقة، حيث يوفر الفقر وعدم الاستقرار السياسي أرضا خصبة للقوى المتطرفة. وعلى مدى العقود القليلة الماضية، ما برحت الوكالة تسعى باستمرار إلى احتواء العنف وتحسين الظروف

المعيشية للاجئين الفلسطينيين. وفي الشهر الماضي، وعلى الرغم من الشح الشديد لموارد الميزانية على الصعيد الوطني، أعلنت البرازيل عن مساهمة مالية إضافية للأونروا.

يجب أن يتوقف العنف المستمر، وهو الأمر الذي يتطلب من جميع الأطراف بذل الجهود لنزع فتيل التوترات وعكس مسار الاتجاهات السلبية التي تقوض احتمالات التوصل إلى حل سلمي للنزاع. فالتصعيد العنيف يحول دون إيجاد حلول دائمة. ويؤدي الافتقار إلى حلول دائمة إلى تأجيج الإحباط واليأس، مما يؤدي بدوره إلى مزيد من التصعيد العنيف. وينبغي ألا يكون تنشيط العملية السياسية هدفا للمستقبل البعيد بل شرطا ضروريا لمنع العنف في الحاضر وكسر هذه الحلقة.

وختاما، أود أن أؤكد مجددا التزام البرازيل الطويل الأمد بتحقيق السلام العادل والمستدام في الشرق الأوسط، حيث يعيش الإسرائيليون والفلسطينيون جنبا إلى جنب في سلام وأمن، في دولتين ديمقراطيتين ومزدهرتين وذواتي سيادة، داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد عن ثلاث دقائق لتمكين المجلس من الاضطلاع بعمله بسرعة.

أعطي الكلمة لممثلة لبنان.

السيدة مدللي (لبنان) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتهنئتكم وتهنئة البرازيل، سيدي، على رئاستكم للمجلس وعلى عقد هذه الجلسة.

شهد الشرق الأوسط تطورين مهمين في الشهر الماضي، وهما الموقف المشترك الذي تم التوصل إليه خلال قمة جدة للأمن والتنمية، وخاصة بشأن القضية الفلسطينية، وزيارة رئيس الولايات المتحدة جو بايدن للمنطقة وإعادة تأكيده على الموقف الأمريكي الثابت منذ فترة طويلة من النزاع العربي الإسرائيلي. وأظهر هذان التطوران أن القضية الفلسطينية لا تزال مركزية لأي جهود سلام في المنطقة. وفي غضون ذلك، لا يزال التوتر يخيم بشدة على الحالة في الأراضي الفلسطينية، مما يذكرنا بأن النزاع لا يزال دون حل. ولا تزال الخسائر البشرية اليومية في صفوف الفلسطينيين واقعا قاتما، مما يوضح للجميع أن تجاهل محنة الفلسطينيين لن يجعل النزاع يختفي. كما أنه يثبت أن السلام الذي قُطعت لأجله وعود كثيرة لا يزال حلما بعيد المنال، بينما لا تزال عملية السلام متعثرة، مما يترك الشعب الفلسطيني أكثر يأسا ومن دون أفق سياسي.

لقد أعادت قمة جدة في المملكة العربية السعودية تأكيد توافق الآراء بشأن ضرورة التوصل إلى حل عادل للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي على أساس حل الدولتين ومبادرة السلام العربية. كما دعا المشاركون فيها إلى وقف جميع التدابير الأحادية الجانب التي تقوض إمكانية حل الدولتين، وأكدوا الوضع التاريخي الراهن للقدس، بما في ذلك الوصاية الهاشمية على الأماكن المقدسة في القدس. كما أحدثت زيارة الرئيس بايدن تغييرا تمس الحاجة إليه وأعادت التوازن لموقف الولايات المتحدة. وأكد الرئيس بايدن من جديد التزام الولايات المتحدة بحل الدولتين على أساس خطوط عام ١٩٦٧، مع تبادل للأراضي يتفق عليه الإسرائيليون والفلسطينيون. وسلط الضوء على أهمية المفاوضات المباشرة التي تفضي إلى قيام "دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة ومتصلة الأراضي وتملك مقومات البقاء إلى جانب دولة إسرائيل"، مما يمكن الشعبين من العيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن، ودعا الجانبين إلى تجنب اتخاذ تدابير انفرادية. وقد بثت تلك التصريحات الأمل في أن تبذل الولايات المتحدة جهدا جديدا لصنع السلام.

ومع ذلك، قال الرئيس للفلسطينيين إن الأرضية ليست مهيأة لبذل محاولات جديدة للتوصل إلى سلام. ومقولة أن الأرضية ليست مهيأة لإيجاد تسوية سلمية قديمة قدم عملية السلام نفسها. وتسمح هذه النظرية باتخاذ تدابير أحادية الجانب وخلق حقائق على أرض الواقع لوضع حد لأحلام الفلسطينيين في إقامة دولة خاصة بهم. كما لم يصل الرئيس إلى حد طمأنة الفلسطينيين بشأن قضيتين مهمتين، هما قضية القدس والمستوطنات. وفيما يتعلق بالقدس، كرر موقف حكومة الولايات المتحدة السابقة الذي يعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل ولم يصل إلى حد الوفاء بتعهده بإعادة فتح قنصلية الولايات المتحدة في القدس. ولم يتحدث أيضا عن القدس الشرقية بوصفها عاصمة دولة فلسطينية في المستقبل. كما أن الرئيس لم يتخذ موقفا قويا بشأن المستوطنات، التي لا تزال أكثر التدابير الانفرادية تعقيدا، والتي يعتبرها

الفلسطينيون والعرب والمجتمع الدولي غير قانونية والعقبة الرئيسية أمام تحقيق السلام. إن مفتاح إحلال السلام في المنطقة، كما قال الرئيس الفلسطيني محمود عباس، هو ببساطة إنهاء الاحتلال.

يقوم رئيس وزراء لبنان نجيب ميقاتي وحكومته بدورهم كحكومة تصريف أعمال ويواصلون عملهم الإيجابي في اتخاذ خطوات الإصلاح التي بدأتها حكومة رئيس الوزراء والتي يتعين على المجتمع الدولي، ولا سيما صندوق النقد الدولي، متابعتها. لقد طُلب إلى رئيس الوزراء تشكيل حكومة جديدة خلال فترة عصيبة جدا بالنسبة للبلد، وهو يواصل جهوده للقيام بذلك. وستؤدي الحكومة الجديدة أيضا دورا هاما في كفالة إجراء الانتخابات الرئاسية في موعدها وفي بيئة آمنة وسليمة في خريف هذا العام.

إن الحالة في جنوب لبنان فيما يتعلق بالسلام والأمن هادئة ولكنها هشة. ويلتزم لبنان بتحقيق السلام العادل والدائم والشامل لإنهاء النزاع في المنطقة، على أساس الشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وفي هذا الصدد، يكرر لبنان تأكيد التزامه بالتنفيذ الكامل للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) برمته، ويدعو إسرائيل، الطرف الآخر في النزاع، إلى أن تحذو حذوه. إن الانتهاكات الإسرائيلية اليومية للسيادة اللبنانية تزيد من حدة التوتر في المنطقة ويجب أن تتوقف. ويمضي لبنان قدما في المفاوضات ويلتزم بإيجاد حل سلمي لمسألة حدوده البحرية، على أساس ضمان حقوقه الوطنية في موارده من الغاز والنفط. وتوفر المساعي الحميدة للولايات المتحدة والأمم المتحدة متمثلة في رعايتهما واستضافتهما للمحادثات طريقا سلميا نحو تسوية المسألة عن طريق التفاوض في وقت صعب جدا بالنسبة للبنان على الجبهتين الاقتصادية والمالية. وينبغي عدم إضاعة تلك الفرصة، ولذلك يناشد لبنان المجتمع الدولي مساعدته على التوصل إلى حل سلمي ومنصف وعادل للنزاع على الحدود البحرية. إن لبنان لا يريد النزاع أو تصعيد التوترات وسيواصل، بمساعدة أصدقائه، جهوده للتوصل إلى نتيجة جيدة للمفاوضات.

في غضون شهر، سيتعين اتخاذ قرار بشأن تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وما فتئت القوة المؤقتة قوة لا غنى عنها لتحقيق الاستقرار في جنوب لبنان بالشراكة مع الجيش اللبناني. ونؤيد الدور المهم الذي تؤديه قوة الأمم المتحدة المؤقتة في تحقيق السلام والأمن في جنوب البلد، ونأمل أن تُجدد ولايتها دون أي تغييرات. ونأمل أيضا أن يقر المجلس دعم القوة المؤقتة للجيش اللبناني، وخاصة في تزويد القوات المسلحة اللبنانية بالمؤن في هذا الوقت العصيب في لبنان. ونعول على دعم المجلس وأعضائه.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد إيشيكاني (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، تؤكد اليابان من جديد التزامها بدعم حل الدولتين على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمعايير المتفق عليها دوليا، بما يمكن إسرائيل ودولة فلسطينية ذات سيادة ومستقلة وتتوفر لها مقومات البقاء من العيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

ومع ذلك، لا يزال يساورنا قلق عميق إزاء مستوى العنف في إسرائيل والضفة الغربية، الذي أدى إلى وقوع العديد من الضحايا، بما في ذلك مقتل مراسلة قناة الجزيرة شيرين أبو عاقلة. وندعو إلى إجراء تحقيق مستقل وشفاف في مقتلها ونشدد على ضرورة محاسبة المسؤولين عن ذلك. وتدين اليابان بشدة أيضا إطلاق المسلحين الفلسطينيين في غزة صواريخ على إسرائيل بعد ساعات من زيارة الرئيس الأمريكي بايدن. ولا تزال المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية تثير قلقا عميقا، لأنها تنتهك القانون الدولي انتهاكا صارخا.

وندعو الطرفين إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وتجنب الأعمال الانفرادية الاستفزازية. وسيكون من الأهمية بمكان عكس الاتجاهات السلبية في الميدان التي تقوض آفاق التوصل إلى حل قائم على وجود دولتين. وتأمل اليابان أن تساعد الشراكات الإقليمية التي تتبلور في الشرق الأوسط، مثل "منتدى النقب"، في تخفيف حدة التوترات وأن تسهم في الاستقرار الإقليمي. وفي هذا السياق، تعمل اليابان ومصر والأردن بشكل وثيق في شكل مشاورات ثلاثية الأطراف لمناقشة السلام والرخاء الإقليميين والإسهام في عملية السلام في الشرق الأوسط.

ونظرا للحالة المالية غير المستقرة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، رحبنا بعقد مؤتمر لإعلان التبرعات للوكالة في ٢٣ حزيران/يونيه بغية ضمان تقديم الخدمات المنقذة للحياة للفلسطينيين. وساهمت اليابان بأكثر من ٥٠ مليون دولار للوكالة في عام ٢٠٢١ وقدمت بالفعل ٢٨ مليون دولار لعام ٢٠٢٢، بما في ذلك في صورة معونة غذائية طارئة. وندعو جميع الشركاء إلى زيادة تبرعاتهم للوكالة.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا تصميم اليابان على ألا تدخر جهدا لتحقيق حل الدولتين.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة جمهورية إيران الإسلامية.

السيدة إرشادي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلمت بالإنكليزية*): لا تزال الحالة في فلسطين المحتلة مروعة، حيث تستمر وحشية النظام الإسرائيلي وانتهاكاته الجسيمة والمنهجية للحقوق الإنسانية للشعب الفلسطيني بلا هوادة. ووفقا لتقرير للأمم المتحدة، يواصل النظام الإسرائيلي قتل الأبرياء، بمن فيهم النساء والأطفال، فضلا عن الاستيلاء على منازل الفلسطينيين وهدمها وطرد الفلسطينيين بالقوة من منازلهم. وفي الوقت نفسه، وفي انتهاك صارخ للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة، يستمر إنشاء المستوطنات في فلسطين المحتلة.

إن اغتيال شيرين أبو عاقلة، وهي صحفية فلسطينية مخضرمة، مؤخرا يتسق مع حملة إسرائيل الطويلة الأمد والموثقة جيدا من المضايقات والترهيب والعنف ضد الصحفيين، بهدف نهائي هو التعتيم على الفظائع التي يرتكبها النظام الإسرائيلي ضد الفلسطينيين. وفي غضون ذلك، كشف التقرير السنوي للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2022/493) أن النظام الإسرائيلي يواصل ارتكاب أكثر الانتهاكات منهجية وفظاعة لحقوق الطفل في الشرق الأوسط. ففي عام ٢٠٢١، قتل ذلك النظام ٨٦ طفلا فلسطينيا وسجن ٦٣٧ آخرين.

إن الحالة الإنسانية في غزة مأساوية. ووفقا لتقارير الأمم المتحدة، فإن ما يقرب من مليوني فلسطيني "محبوسون"، في ظل عدم قدرة الغالبية العظمى منهم على الوصول إلى بقية فلسطين المحتلة أو العالم الخارجي. إن سياسة إسرائيل طويلة الأمد فيما يتعلق القيود المفروضة على الوصول إلى غزة قد ألحق ضررا بالغا باقتصادها، مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة وانعدام الأمن الغذائي والاعتماد على المساعدات. إن استمرار الحصار المفروض على غزة، بوصفه عقابا جماعيا ضد جميع سكانها، يشكل ركنا واضحا من أركان جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. ووفقا للقانون الدولي، يجب رفع الحصار فورا وبشكل كامل.

وعلاوة على ذلك، تتواصل أنشطة النظام الإسرائيلي المزعزعة لاستقرار بلدان المنطقة. إذ يواصل النظام انتهاك سيادة سورية وسلامة أراضيها من خلال استمرار احتلاله لمرتفعات الجولان السورية، فضلا عن شنه هجمات كثيرة ضد الأهداف المدنية والبنى التحتية المدنية داخل سورية، من بينها الهجمات الإرهابية الأخيرة على مطار دمشق الدولي في ١٠ حزيران/يونيو.

كما يواصل النظام الإسرائيلي أيضا احتلاله وانتهاكه للأراضي اللبنانية في انتهاك سافر للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولا سيما القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ونحن ندين بشدة هذه الانتهاكات الجسيمة والأنشطة الشريرة والمزعزعة للاستقرار، التي تهدد بوضوح السلام والأمن في المنطقة.

وقد شجع تقاعس مجلس الأمن النظام الإسرائيلي على مواصلة جرائمه ضد الشعب الفلسطيني المضطهد، فضلا عن مواصلة اعتداءاته وأنشطته الخبيثة ضد بلدان المنطقة. ويؤدي انعدام المساءلة عن هذه الانتهاكات الجسيمة إلى إفلات النظام من العقاب. يجب على مجلس الأمن أن يفي بالتزامه المنصوص عليه في الميثاق بصون السلام والأمن الدوليين. ويُتوقع من المجلس أن ينفذ قراراته وأن يجبر النظام الإسرائيلي على وقف انتهاكاته المنهجية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني على الفور.

أخيرا، أساء ممثل النظام الإسرائيلي إلى هذا المنبر مرة أخرى اليوم بتوجيهه اتهامات باطلة ضد بلدي، وكلها مرفوضة رفضا قاطعا.

والقصد من هذه الادعاءات التي لا أساس لها من الصحة صرف الانتباه عن الفظائع والانتهاكات المستمرة للقانون الدولي التي يرتكبها النظام الإسرائيلي في فلسطين المحتلة وغيرها من بلدان المنطقة.

إن أسلحة الدمار الشامل التي في أيدي النظام الإسرائيلي جعلت النظام أكثر خطورة على المنطقة بأسرها. وتفيد تقارير متعددة أن الترسانة النووية للنظام تتألف من ٤٠٠ رأس حربي، بما في ذلك الأسلحة الحرارية النووية. ويملك النظام جميع منظومات إيصال أسلحة الدمار الشامل. بل إن ذلك النظام هدد بلدان المنطقة بإبادتها نوويا. وقد رفض التقيد بأي نظم لنزع أسلحة الدمار الشامل أو تحديدها، وتجاهل النداءات الدولية المتكررة للانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، أو لقبول اتفاق الضمانات الشاملة، أو لإخضاع برامجه النووية لعمليات التفتيش التي تضطلع بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

لقد حان الوقت لكي يدين مجلس الأمن النظام الإسرائيلي ويجبره على الانضمام إلى النظم الدولية التي تحظر أسلحة الدمار الشامل. وقد حان الآن وقت العمل.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الجزائر.

السيد العرباوي (الجزائر): بدايةً، التحية والتقدير لوفد البرازيل الصديق على رئاسته المتميزة لمجلس الأمن خلال الشهر الجاري، مع خالص الشكر على تنظيمه النقاش المفتوح الخاص اليوم بشأن الأوضاع في الشرق الأوسط، وعلى رأس هذه الأوضاع بدون أدنى شك، القضية الفلسطينية.

تتوالى الاجتماعات ومع الأسف المخرجات تتشابه ولا ترقى إلى مستوى تضحيات ومعاناة الشعب الفلسطيني الشقيق. لقد دخل مجلسكم الموقر منذ سنوات في مقاربة إدارة النزاع للاحتواء المؤقت لحالة الصراع القائم والعنيف، بدل البحث عن الحلول اللازمة لإنهاء الاحتلال وتمكين الشعب الفلسطيني من الحصول على حقوقه المشروعة في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف. لذلك، يتمادى الاحتلال في مواصلة سياساته الاستيطانية والعمل الممنهج الذي يقوم به لفرض سياسة الأمر الواقع، وتغيير الوضع التاريخي والقانوني في المسجد الأقصى، مع السعي لتهويد المقدسات الدينية في القدس الشريف بشكل يتنافى تماما مع أحكام القانون الدولي. إن هذه الممارسات الصارخة، التي تعرض المنطقة لمخاطر من شأنها تهديد الأمن والسلم، تعد انتهاكا جسيما لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما فيها حرية العبادة، التي تكفلها جميع القوانين والشرائع الدينية. وإن السكوت على ما تتعرض له المدينة المقدسة أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين أمر مرفوض فلسطينيا وعربيا وإسلاميا وإنسانيا.

القدس زهرة المدائن تتعرض للتهويد المتواصل والمتصاعد والمتراطم دون أن يسمع صوتها. الأقصى يتعرض لاجتياحات يومية. والمستوطنات، التي تنشر من كل الجهات البؤر الاستيطانية داخل الأحياء العربية، تزداد اتساعا، وسكان القدس يهجرون ويعتقلون ويقتلون والمؤسسات العربية تغلق وتدمر. إن الجزائر، وفاء لموقفها الثابت إزاء القضية الفلسطينية، لم تدخر جهدا في تقديم الدعم للشعب الفلسطيني الشقيق سياسيا واقتصاديا وماليا. وتشدد على ما أكده فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون من ضرورة أن يتحمل المجتمع الدولي، وبالأخص مجلسكم الموقر، مسؤولياته المنوطة به لوقف الاعتداءات والانتهاكات ضد الشعب الفلسطيني الشقيق، ولتوفير الحماية الدولية اللازمة للشعب الفلسطيني الشقيق ولمقدساته في القدس المحتلة.

وإيمانا منها بأن الخيار السياسي والسلمي هو السبيل الوحيد لحل القضية الفلسطينية، عملت الجزائر على توحيد الصف الفلسطيني من خلال استضافة حوار وطني فلسطيني للبحث في كل ما من شأنه أن يعزز وحدة الصف والجبهة الداخلية الفلسطينية وقبول الجميع بقرارات الشرعية الدولية، بما يجعل الأشقاء الفلسطينيين على أتم الاستعداد للانخراط في أي مسار تفاوضي سلمي مستقبلي بصورة موحدة. لذلك يعمل بلدي جاهدا على دفع عجلة المصالحة الفلسطينية وتوحيد الصف الفلسطيني. وقد نجحت جهود فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون في جمع الشمل الفلسطيني بالعاصمة الجزائرية في لقاء تاريخي بعد فتور دام سنوات بين الأشقاء، وذلك بمناسبة الاحتفال بالذكرى الستين لاستقلال الجزائر المجيد. وهكذا تبقى الجزائر وفية لمبادئها ولقيمها بالدفاع عن القضية الفلسطينية وعن حق الشعب

الفلسطيني الشقيق في تقرير مصيره، وفقا لقرارات الشرعية الدولية، ومبادرة السلام العربية التي تبقى من ضمن المرجعيات الأساسية المتعارف عليها دوليا، كسبيل وحيد يضمن الوصول إلى حل عادل عاجل وشامل للقضية الفلسطينية.

إن من يراهن على عامل الوقت والزمن لفرض سياسة الأمر الواقع في فلسطين ويجعل من الأشياء غير الطبيعية أمورا طبيعية يراهن رهانا واهنا، ولا يستخلص من دروس التاريخ التي أثبتت عدم إضفاء أي شرعية على الاحتلال. وسيبقى أصحاب الحق متمسكين بحقوقهم المشروعة إلى أن يتم تمكينهم من ممارسة هذه الحقوق غير القابلة للتصرف.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد هلال (المغرب): أود في البداية أن أثمن جهود البرازيل في قيادة أعمال مجلس الأمن خلال شهر تموز/يوليه. كما أتوجه بالشكر إلي السيدة لين هاستنغز، نائبة المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطتها القيمة.

تولي المملكة المغربية، التي يرأس عاهلها جلالة الملك محمد السادس حفظه الله لجنة القدس المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي، أهمية قصوى للقضية الفلسطينية ولحقوق الشعب الفلسطيني. حيث أن الاستقرار والأمن في الشرق الأوسط يرتبطان بالسلام العادل والشامل لهذه القضية، المبني على الشرعية الدولية والمستند إلى حل الدولتين، المتوافق عليه من طرف المجتمع الدولي. إن ما نشهده للأسف من تزايد لوتيرة العنف هو نتيجة لوضعية الاستعصاء التي طالت العملية السياسية في الشرق الأوسط، كما يشكل عاملا إضافيا يثير النزاعات المتطرفة، التي تدفع نحو مزيد من التوتر وخطاب الكراهية في المنطقة بأكملها، ويزيد من توسيع الفجوة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي ويقوض فرص استتباب الأمن والسلام في منطقة الشرق الأوسط. لذلك فإن المملكة المغربية تدعو بإلحاح إلى وجوب الامتناع عن كل ما من شأنه تأزيم الوضع وجر المنطقة نحو مزيد من الاحتقان.

ما فتئ صاحب الجلالة الملك محمد السادس، رئيس لجنة القدس، يحرص على بذل قصارى الجهود السياسية والدبلوماسية والميدانية من أجل الحفاظ على الوضع المتميز لهذه المدينة المقدسة. وفي هذا الإطار أكد جلالة الملك في نداء القدس الذي وقعه جلالته بمعية قداسة البابا فرنسيس، بمناسبة زيارة قداسته للمملكة المغربية في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٩، على ضرورة المحافظة على المدينة المقدسة كتراث مشترك للإنسانية وعلى وضعها القانوني والتاريخي والديموغرافي وعلى انفتاحها على أتباع الديانات التوحيدية الثلاث. كما أن لجنة القدس الشريف تقوم بدون انقطاع بدورها السياسي والعملي لدعم الشعب الفلسطيني عامة، والمقدسيين على وجه الخصوص، والتزاوج ما بين المساعي السياسية التي يقوم بها صاحب الجلالة الملك محمد السادس والعمل الميداني الذي تقوم به وكالة بيت مال القدس الشريف تحت الإشراف الشخصي والفعلي لجلالته، والتي يتحمل فيها المغرب حوالي ٨٦ في المائة من ميزانيتها السنوية. وقد عملت الوكالة منذ إنشائها سنة ١٩٩٥ على حماية الحقوق العربية والإسلامية في المدينة المقدسة من خلال دعم وتمويل عدة مشاريع حيوية في الميادين الاجتماعية والثقافية والتعليمية والصحية والمعمارية، وكان لها الأثر المباشر والملموس على حياة السكان المقدسيين ودعم صمودهم.

وبفضل وساطة مباشرة للمملكة المغربية، تحت قيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، قررت السلطات الإسرائيلية فتح المركز الحدودي "اللنبي" (الملك حسين)، الذي يربط الضفة الغربية بالأردن، بدون انقطاع، بحيث مكنت هذه الوساطة التي قامت بها المملكة المغربية والولايات المتحدة من التوصل إلى اتفاق من أجل الفتح الدائم للمعبر ٢٤ ساعة إبان كل أسبوع، والذي يشكل المنفذ الوحيد للفلسطينيين على العالم. وسيكون افتتاح الجسر الحدودي، الذي يقع على بعد ٥٠ كيلومترا من العاصمة عمان، ساري المفعول قريبا، بمجرد استيفاء الشروط اللوجستية، ومن شأن فتح هذا المعبر الذي يقصده الفلسطينيون بشكل كبير أن ينعكس إيجابيا على الحياة اليومية للفلسطينيين ويسهل عملية تنقل الأشخاص والسلع. كما تشكل الوساطة مرة أخرى دليلا واضحا على الاهتمام الذي يوليه صاحب الجلالة الملك محمد السادس، رئيس لجنة القدس، للقضية الفلسطينية ورفاه الفلسطينيين.

إن المملكة المغربية تظل على قناعة بمركزية القضية الفلسطينية لكونها قضية جوهرية في الشرق الأوسط، كما تظل في صلب وأولويات المجتمع الدولي، وهو موقف تحرص على التأكيد عليه في كل مناسبة، إيمانا منها بأن استقرار المنطقة والازدهار فيها يرتبطان ارتباطا وثيقا بإيجاد حل عادل ومستدام لهذه القضية في إطار القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وقد أكد صاحب الجلالة الملك محمد السادس في رسالة التضامن التي وجهها جلالته في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١، بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، وأقتبس "إن هذا الموقف المغربي الراسخ ليس ظرفيا أو مناسبتيا ولا يندرج في إطار سجالات أو مزايدات سياسية عقيمة، وإنما ينبع من قناعة وإيمان راسخين في وجدان المغاربة، مستندين بجهد دبلوماسي جاد وهادف وعمل ميداني ملموس لفائدة القضية الفلسطينية العادلة وقضية القدس الشريف".

وختاما، أود أن أؤكد أن المملكة المغربية ستواصل العمل على استثمار دورها التاريخي والوازن في القضية الفلسطينية، والعلاقات المتميزة التي تجمعها بكل الأطراف والقوى الدولية السائدة من أجل توفير الظروف الملائمة لإعادة إحياء المفاوضات بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي باعتبارها السبيل الوحيد لتحقيق الأمن والاستقرار لمنطقة الشرق الأوسط.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الأردن.

السيد العموش (الأردن): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم على تولي جمهورية البرازيل الصديقة رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. كما أشكر السيدة لين هاستنغز على الإحاطة.

تعيد المملكة الأردنية الهاشمية التأكيد على ضرورة الوصول إلى حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية، على أساس حل الدولتين، فلا أمن ولا استقرار ولا ازدهار في المنطقة دون حل يضمن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة على خطوط الرابع من حزيران/يونيه لعام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، لتعيش بأمان وسلام إلى جانب إسرائيل.

إن التحرك بشكل فاعل لإيجاد أفق سياسي لتحقيق السلام العادل والشامل على أساس حل الدولتين يعد أمرا ضروريا، ذلك لأن البديل هو استمرار الصراع، الذي تعمقه الانتهاكات المتواصلة لحقوق الشعب الفلسطيني والخطوات غير الشرعية التي تقوض كل فرص تحقيق السلام. وفي هذا الصدد، يرفض الأردن الإجراءات الأحادية التي تقوض هذا الحل، ويؤكد على ضرورة احترام الوضع القانوني والتاريخي القائم في القدس ومقدساتها، انطلاقا من الوصاية الهاشمية التاريخية على المقدسات الإسلامية والمسيحية التي يتولاها جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين. يجب علينا العمل على تثبيت الوضع الآن فيما يتعلق بوقف الإجراءات الأحادية التي تقوض حل الدولتين وفرص تحقيق السلام العادل والشامل، والبحث المشترك عن آلية تدفع باتجاه إيجاد أفق سياسي حقيقي للعودة إلى مفاوضات جادة وفاعلة لحل القضية الفلسطينية، على أساس حل الدولتين، وفقا للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية والمرجعيات المعتمدة.

إن إسرائيل، بصفتها القوة القائمة بالاحتلال، تتحمل مسؤولية ما يجري في القدس، وعليها احترام الوضع القانوني والتاريخي القائم، والالتزام بأحكام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي المتعلقة بواجبات قوى الاحتلال، وعدم محاولة المساس بثوابت أساسية، خصوصا فيما يتعلق بالوضع التاريخي القائم في المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، وتحديدا في المسجد الأقصى المبارك/الحرم القدسي الشريف، والتي تقع جميعها تحت الوصاية الهاشمية. نشدد في هذا السياق على أن إدارة أوقاف القدس وشؤون المسجد الأقصى المبارك الأردنية هي الجهة الوحيدة المخولة بموجب أحكام القانون الدولي الإنساني بإدارة جميع شؤون المسجد الأقصى المبارك بكامل مساحته البالغة ١٤٤ ألف متر مربع، على أن الحفاظ على التهدئة الشاملة يتطلب احترام إسرائيل للوضع القانوني والتاريخي القائم في المسجد الأقصى المبارك في الحرم القدسي الشريف وإيجاد أفق سياسي حقيقي يضمن تلبية جميع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني الشقيق.

إن استمرار وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في تقديم خدماتها وفق تكليفها الأممي إلى حين التوصل إلى حل عادل ودائم لقضية اللاجئين

الفلسطينيين، يضمن حقهم في العودة والتعويض، وفقا للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، وفي مقدمتها القرار ١٩٤ (د-٣).

ختاما، سيظل الأردن السند للشعب الفلسطيني الشقيق وستستمر المملكة في جهودها التي لا تنقطع لمساعدته على تلبية جميع حقوقه المشروعة، وخصوصا حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة على خطوط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد صباغ (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس، في كل مرة يعقد فيها هذا المجلس جلسة بشأن هذا البند من جدول الأعمال، نكون أمام اعتداء إسرائيلي آثم جديد على الشعب العربي، إما في فلسطين أو سورية أو جنوب لبنان، يقابله صمت مطبق وغير مقبول من مجلس الأمن إزاء تلك الاعتداءات. فقبل يومين فقط نفذ كيان الاحتلال الإسرائيلي اعتداء سافرا على السيادة السورية من جهة الجولان العربي السوري المحتل منذ ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ استهدف محيط مدينة دمشق، مما أسفر عن استشهاد ثلاثة عسكريين وجرح سبعة آخرين ووقوع خسائر مادية.

إن تصاعد الاعتداءات الهستيرية لقوات الاحتلال الإسرائيلي يأتي جراء مظلة الحماية التي توفرها لها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها الغربيون. وهذا ما جعل إسرائيل تتمادى ولا تتورع عن استهداف المدنيين والمنشآت المدنية، كما كان الحال عليه في عدوانها على مطار دمشق الدولي يوم ١٠ حزيران/يونيه، الذي أدى إلى تعريض أرواح المدنيين للخطر وتسبب بخروج المطار عن الخدمة بشكل كامل لعدة أسابيع وتوقف الرحلات الجوية الإنسانية التابعة للأمم المتحدة التي يتم تسييرها منه. وكان قد سبقه اعتداء مماثل على ميناء اللاذقية التجاري نهاية العام الماضي، مما ألحق أضرارا كبيرة بالبنى التحتية المدنية للميناء وبالمواد والتجهيزات الإنسانية التي تعود ملكيتها للأمم المتحدة.

إن شعبنا العربي في الأرض الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل، يتعرضُ في نفس الوقت لممارسات عدوانية من سلطات الاحتلال الإسرائيلي، في انتهاك صارخ لمبادئ القانون الدولي وأحكام الميثاق وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، لا سيما قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٩٧ (١٩٨١). ففي الوقت الذي تواصل فيه إسرائيل – السلطة القائمة بالاحتلال – سعيها لتكريس احتلالها للجولان السوري وإطالة أمده من خلال مصادرتها المزيد من أراضي السوريين وممتلكاتهم وسرقة الموارد والثروات الطبيعية وتنفيذ مشاريعها الاستيطانية وإجراءاتها اللاشرعية الرامية إلى تغيير الطابع القانوني والديموغرافي للجولان وطمس هويته السورية، تقوم سلطات الاحتلال الإسرائيلي أيضا باقتحام المدن والبلدات الفلسطينية وهدم بيوت الفلسطينيين وتهجيرهم ومصادرة أراضيهم وتجريف أشجارهم لبناء الآلاف من الوحدات الاستيطانية عليها.

وتطالب الجمهورية العربية السورية مجلس الأمن بالتخلي عن صمته وتحمّل مسؤولياته بشكل عاجل لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية ومساءلة سلطاته عن انتهاكاتها وممارساتها العدوانية، التي تزيد من مستوى التهديدات التي يواجهها السلم والأمن الإقليميان والدوليان. ويطالب وفد بلدي أيضا ممثلي الأمانة العامة والمنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط بالاضطلاع بولايتهم وعدم السكوت عن الممارسات الإسرائيلية أو التغطية عليها في تقاريرهم وإحاطاتهم .

وتؤكد الجمهورية العربية السورية مجددا تمسُكَها بحقّها باستعادة الجولان السوري المحتل كاملا، بجميع الوسائل التي يكفلها القانون الدولي، باعتباره حقا أبديا لا يسقط بالتقادم. وتؤكّد أيضا أنّ كافة القرارات والإجراءات، التي اتخذتها إسرائيل لضم الجولان أو تغيير طابعه القانوني والديموغرافي أو فرض قوانينها وسلطاتها وإدارتها عليه، باطلة ولاغية وليس لها أي أثر قانوني بموجب القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وخاصّة قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١).

ويشدد بلدي على احتفاظه بحق الرد على الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة بالوسائل المناسبة التي يُقرها القانون الدولي وميثاق الأمم

المتحدة. ويؤكد بأنه سيواصل حشد كافة الجهود الدولية لإدانة إسرائيل وتعرية أهدافها العدائية وتنصلها من تنفيذ أية متطلبات لتحقيق السلام العادل والشامل في منطقتنا.

وتجدد الجمهورية العربية السورية التزامها بقضية الشعب الفلسطيني ودعم حقوقه غير القابلة للتصرف ووقوفها إلى جانبه في نضاله المشروع لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة دولته المستقلة على أرضه وعاصمتها القدس، فضلا عن حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وعلى رأسها قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣) لعام ١٩٤٨.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة مصر.

السيدة رزق (مصر): أود بداية أن أعرب عن تقديرنا لقيادتكم الحكيمة لأعمال المجلس خلال هذا الشهر. وأتوجه بالشكر إلى السيدة هاستنغز، نائبة المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط ومنسقة الشؤون الإنسانية ومنسقة الأمم المتحدة المقيمة للأرض الفلسطينية المحتلة، على إحاطتها.

وأعرب أيضا عن تضامن مصر مع بيان حركة عدم الانحياز.

لا تزال معاناة الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة مستمرة في ظل الانتهاكات المتواترة التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي منذ عقود، من دون أي بصيص أمل في وقف تلك الانتهاكات التي زادت من وطأتها تداعيات جائحة مرض فيروس كورونا والتوتر الدولي الحالي وما ترتب عنه من ارتفاع في أسعار المواد الأولية، خاصة الغذاء.

ومن الشاهد أن الممارسات الإسرائيلية في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية المحتلة، قد زادت وتيرتها خلال الأعوام الماضية في ظل انتهاكات قوات الاحتلال والمستوطنين بحق الشعب الفلسطيني الأعزل. وهو ما سبق أن أكدته العديد من التقارير الدولية ذات الصلة. فقد تزايدت وتيرة التوسع الاستيطاني بصورة أصبحت تقوض إمكانية تطبيق حل الدولتين، وما يصاحب ذلك من طرد للفلسطينيين وهدم لمنازلهم وممارسة الاعتقال حتى بحق الأطفال، بالإضافة إلى ما رصدته العديد من التقارير الدولية من تزايد استخدام الرصاص الحي ضد المدنيين العزل من الشعب الفلسطيني، مما أدى إلى سقوط المئات من الشهداء، خاصة من الأطفال، دون أدنى مساءلة لمرتكبي تلك الجرائم.

أما بالنسبة لقطاع غزة، فإن الحالة ليست بأفضل، حيث يصادف العام الجاري مرور ١٥ عاما على الحصار بكل ما يفرضه من تداعيات على الحياة اليومية للمواطنين في القطاع. وفي ضوء ما تقدم، أكدت مصر مرارا استحالة استمرار الأوضاع على ما هي عليه وأنه من الضروري العمل على تحسين الحالة على الأرض وإعادة بناء الثقة بين الجانبين من أجل توفير المناخ الملائم الذي يسهم في إعادة إحياء المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية. ويهدف ذلك إلى تحقيق استقلال الدولة الفلسطينية على أساس خطوط ٤ حزيران/يونيه عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وفقا لقرارات الشرعية الدولية المتفق عليها والقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، خاصة القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، وحل الدولتين.

ومن هنا، ترحب مصر بالمساعدات الإضافية التي أعلنت عنها الولايات المتحدة خلال زيارة الرئيس الأمريكي إلى بيت لحم خلال الشهر الجاري، فضلا عن الإجراءات التي تهدف لتحسين الحالة. وترحب مصر أيضا بنتائج اجتماع لجنة الجمعية العامة المخصصة لإعلان التبرعات لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، الذي عُقد في ٢٣ حزيران/يونيه، والذي أمكن خلاله جمع نحو ١٦٠ مليون دولار من التبرعات الجديدة. ونتطلع للمزيد من الدعم للوكالة من أجل سد الفجوة في ميزانيتها.

وغني عن البيان أن الحل العادل والدائم والشامل لقضية فلسطين هو السبيل الوحيد نحو إنهاء معاناة الشعب الفلسطيني. وهو ما أكد عليه السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي خلال مشاركة سيادته في قمة جدة للأمن والتنمية خلال الشهر الجاري، حيث وصف القضية الفلسطينية باعتبارها قضية العرب الأولى، مؤكداً أنه لا بد من تكثيف

جهودنا المشتركة ليس فقط لإحياء مسار عملية السلام، بل لنصل به هذه المرة إلى حل نهائي لا رجعة فيه، ليكون بذلك قوة الدفع التي تستند عليها مساعي السلام في المنطقة.

هذا، وتود مصر التأكيد على أن ما ورد في بيان السيدة لين هاستنغز بشأن ما يسمى معبر صلاح الدين هو غير صحيح، نظرا لأنه لا يوجد سوى معبر واحد فقط يسمى معبر رفح مخصص لعبور الأفراد فقط، وأن مصر لا تتوانى عن دعم الأشقاء الفلسطينيين.

وعلى المستوى الإقليمي بالنسبة للتطورات في ليبيا الشقيقة، استضافت مصر ثلاث جولات للمشاورات بين مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة للاتفاق على القاعدة الدستورية اللازمة لعقد الانتخابات البرلمانية والرئاسية المؤجلة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، بحضور المستشارة الخاصة للأمين العام، كان آخرها خلال الفترة من ١٢ إلى ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٢، ويسُعدنا أن تلك الجولات قد شهدت تقدما ملحوظا في التوافق على العديد من المواد الخلافية من مشروع دستور ٢٠١٧.

وفي هذا الصدد، نأمل في اضطلاع الأمم المتحدة، وكافة الدول بمسئوليتها في توفير قوة الدفع اللازمة لتشجيع الطرفين على الانتهاء من القاعدة الدستورية بالبناء على التقدم المتحقق في القاهرة، وتفادي أي إجراءات من شأنها إطالة الوضع الراهن، خاصة مع انتهاء الثمانية عشر شهراً التي كانت تمثل الحد الأقصى للفترة الانتقالية التي نصت عليها خارطة طريق ملتقى الحوار السياسي الليبي في ٢٢ حزيران/يونيو ٢٠٢٢، وفقاً لصريح نص المادة ٣ من خارطة الطريق.

وتؤكد مصر كذلك ضرورة تكاتف كافة الجهود للحفاظ على وقف إطلاق النار في ليبيا، وضمان الاستغلال العادل والمنصف للموارد الليبية لمصلحة جميع أبناء الشعب الليبي، وعدم استغلال أي من تلك الموارد لخدمة المصالح الذاتية الضيقة لبعض الأطراف على حساب جموع الشعب.

وفيما يتعلق بالأزمة اليمنية، تؤكد مصر دعمها لكافة الجهود الرامية لتحقيق التسوية الشاملة للأزمة بما يُلبي تطلعات وطموحات الشعب اليمني الشقيق. كما يستمر دعم مصر لمساعي السيد هانس غروندبرغ، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، لتحقيق التسوية الشاملة للأزمة من خلال حل سياسي يضمن وحدة وسلامة أراضي اليمن وسيادته، ويضع حداً نهائياً للمعاناة الإنسانية للشعب اليمني الشقيق، وذلك وفقاً للمرجعيات الأساسية وهي قرارات مجلس الأمن وعلى رأسها القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥)، والمبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية، ومخرجات الحوار الوطني اليمني الشامل، بالإضافة إلى مخرجات المشاورات اليمنية الأخيرة في الرياض والتي نتج عنها تشكيل مجلس القيادة الرئاسي. وتؤكد مصر في هذا الصدد موقفها الثابت بدعم الشرعية ومؤسسات الدولة في اليمن.

وفي ذات الإطار، تجدد مصر ترحيبها بتمديد الهدنة بين الأطراف اليمنية وتعرب عن تطلعها لأن تسمح الهدنة باستكمال المرحلة الانتقالية بما يساهم في العبور باليمن الشقيق إلى بر الأمان والاستقرار، ويؤدي لتوافق يمني – يمني لإنهاء الأزمة ودفع مساعي التوصل لتسوية شاملة.

وختاماً، تؤكد مصر ضرورة اضطلاع مجلس الأمن بدور أكثر فاعلية نحو دفع التسوية السياسية وتحقيق السلم والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، وتحرير كافة الأراضي العربية التي احتلت عام ١٩٦٧ في فلسطين والجولان السوري ومزارع شبعا وتلال كفر شوبا وشمال قرية الغجر والمنطقة المجاورة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الأوروبي بصفته مراقباً.

السيد كاميلي (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. ويحظى هذا البيان بتأييد البلدان المرشحة لعضوية الاتحاد، وهي جمهورية مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وألبانيا.

يساور الاتحاد الأوروبي القلق إزاء الاتجاهات السلبية المستمرة في الميدان، بما في ذلك التوسع الاستيطاني غير القانوني، والعنف الذي ترتكبه جميع الأطراف ضد المدنيين، والهجمات الإرهابية،

والأعداد المتزايدة من عمليات الهدم والإخلاء، التي تهدد بشدة مفهوم حل الدولتين. يؤكد الاتحاد الأوروبي التزامه بالتوصل إلى حل عادل وشامل للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني على أساس حل الدولتين، الذي تعيش بموجبه دولة إسرائيل ودولة فلسطين المستقلة والديمقراطية والمتصلة جغرافيا وذات السيادة التي تتوفر لها مقومات البقاء جنبا إلى جنب في سلام وأمن واعتراف متبادل، على أن تكون القدس عاصمة لكلتا الدولتين في المستقبل.

ويدين الاتحاد الأوروبي جميع أعمال العنف ويدعو إلى تحقيق المساءلة. ونأسف للزيادة في العنف التي لم تسفر عن خسائر مأساوية في الأرواح فحسب، بل إنها تؤجج أيضا التوترات والعداء. وندين بشدة الهجمات الإرهابية الأخيرة في إسرائيل ونظل ملتزمين بمنع ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. كما يدين الاتحاد الأوروبي بشدة العنف المتزايد من قبل المستوطنين ويدعو إلى المساءلة. ويساورنا قلق عميق إزاء العدد المتزايد من الضحايا، بمن فيهم الأطفال. ونود أن نُذكر جميع المعنيين بأن أي استخدام للقوة يجب أن يكون متناسبا ومتسقا مع القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ويجب ألا يطبق إلا كملاذ أخير وعندما يكون استخدامه أمرا لا بد منه لحماية الأرواح. ويكرر الاتحاد الأوروبي دعوته لإجراء تحقيق شامل في مقتل الصحفية شيرين أبو عاقلة أثناء تغطيتها لعملية أمنية إسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة وتقديم المسؤولين عنه إلى العدالة.

وكما هو معلوم جيدا، يعارض الاتحاد الأوروبي سياسة إسرائيل الاستيطانية وإجراءاتها المتخذة في هذا السياق، بما في ذلك في القدس الشرقية، وخاصة في المناطق الحساسة مثل المنطقة E1. ونؤكد من جديد أن المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي وندعو إلى وقف جميع الأنشطة الاستيطانية. فالإجراءات من قبيل بناء الجدار الفاصل خارج حدود عام ١٩٦٧ وعمليات الهدم والمصادرة – بما في ذلك لمشاريع ممولة من الاتحاد الأوروبي – وعمليات الإخلاء والنقل القسري للسكان، بمن فيهم البدو، والبؤر الاستيطانية غير القانونية وعنف المستوطنين والقيود المفروضة على حركة ووصول الأشخاص، كلها تهدد بشدة إمكانية التوصل إلى حل الدولتين ولن تؤدي إلا إلى تأجيج الأجواء المتوترة بالفعل. ويساور الاتحاد الأوروبي القلق إزاء العدد المتزايد من عمليات الهدم والإخلاء، بما في ذلك في القدس الشرقية. ومن المهم ضمان امتناع إسرائيل عن المضي قدما في أي عمليات هدم وإخلاء مخطط لها.

ويُذكر الاتحاد الأوروبي بالأهمية الخاصة للمواقع المقدسة ويدعو إلى احترام الوضع الراهن القائم منذ عام ١٩٦٧ فيما يتعلق بجبل الهيكل/الحرم الشريف، بما ينسجم مع التفاهمات السابقة ويحترم الدور الخاص للأردن في هذا الصدد. ويشدد الاتحاد الأوروبي أيضا على أهمية احترام الوضع الراهن للأماكن المقدسة المسيحية والحفاظ على التعايش السلمي بين الديانات التوحيدية الثلاث. وسنرصد عن كثب التطورات في ذلك الصدد وآثارها في الميدان، ونبقى على استعداد لمواصلة الإسهام في حماية حل الدولتين وقابليته للتنفيذ.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد مدى الأهمية الحيوية لتوطيد وقف إطلاق النار في غزة ويؤكد موقفه القاطع بأن إطلاق الصواريخ والأجهزة الحارقة وغيرها من الهجمات التي تشنها حماس والجماعات الإرهابية الأخرى أمور غير مقبولة. ويدعو الاتحاد الأوروبي إلى رفع القيود بشكل أكبر ويشدد على الحاجة إلى وصول المساعدات الإنسانية إلى غزة دون عوائق. وندعو جميع الأطراف إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لإحداث تغيير جوهري في الحالة السياسية والأمنية والاقتصادية في قطاع غزة، بما في ذلك إنهاء الإغلاق والفتح الكامل للمعابر، مع معالجة الشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل.

ويكرر الاتحاد الأوروبي دعوته السلطة الفلسطينية إلى تنظيم الانتخابات الوطنية المؤجلة دون مزيد من التأخير، ويحث جميع الفصائل الفلسطينية على المشاركة بحسن نية في عملية المصالحة، والالتزام بالاتفاقات السابقة، ونبذ العنف والإرهاب، والاعتراف بحق إسرائيل في الوجود، والالتزام بالمبادئ الديمقراطية، بما في ذلك سيادة القانون. إن وجود مؤسسات فلسطينية ديمقراطية تقوم على احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان أمر بالغ الأهمية للشعب الفلسطيني ولحل الدولتين في نهاية المطاف.

ويجب على جميع الأطراف أن تسمح للمجتمع المدني الفلسطيني بالاضطلاع بمهامه الهامة بحرية، في حين يجب دعم حرية التعبير. ويشير الاتحاد الأوروبي إلى ضرورة محاسبة المسؤولين عن وفاة نزار بنات. ويفخر الاتحاد الأوروبي بما يقدمه من دعم مستمر للمجتمع المدني يُسهم في جهود السلام وبناء الثقة بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ويحثّ الاتحاد الأوروبي الطرفين على الامتناع عن استخدام تشريعات مكافحة الإرهاب لتقويض المجتمع المدني والعمل القيّم الذي يضطلع به ومساهماته في السعي إلى تحقيق المساءلة.

وإلى أن يتم التوصل إلى حل عادل ومنصف ومتفق عليه وواقعي لقضية اللاجئين وفقاً للقانون الدولي، تظل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ذات أهمية بالغة لتوفير الحماية والخدمات الضرورية للاجئين الفلسطينيين ودعم السلام والاستقرار في المنطقة. وسيواصل الاتحاد الأوروبي دعم الأونروا في جميع مناطق عملها، بما في ذلك القدس الشرقية. ونرحّب بالإعلان الصادر مؤخراً عن اللجنة المخصصة التابعة للجمعية العامة عن تبرعات لمؤتمر الأونروا في ٢٣ حزيران/يونيه، وندعو جميع الشركاء إلى زيادة تبرعاتهم للأونروا.

ويشجّع الاتحاد الأوروبي على زيادة المشاركة بين الطرفين لاستعادة أفق سياسي وفتح الطريق نحو إعادة إطلاق عملية السلام في أقرب وقت ممكن.

ويرحّب الاتحاد الأوروبي بالتدابير الرامية إلى تحسين سبل عيش الفلسطينيين ويدعو إلى تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في اجتماع لجنة الاتصال المخصصة المعقود في بروكسل في ١٠ أيار/مايو. وتحقيقاً لهذه الغاية، يكرر الاتحاد الأوروبي التأكيد على أهمية تعميق الحوار بين الطرفين ويشجّع على تخفيف القيود المفروضة على حركة الفلسطينيين. وسيسهم ذلك أيضاً، إلى جانب الإصلاح الضروري للسلطة الفلسطينية، في تحسين حالتها المالية المتردية.

وبعد مرور أكثر من عقد على بدء النزاع السوري، لا يزال الشعب السوري يعاني من العنف والمشقّة. ومن الضروري أن يواصل المجتمع الدولي السعي إلى حلّ سياسي مستدام وشامل في سورية. ولا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزماً التزاماً كاملاً بذلك الهدف.

ويتطلّب الحل الدائم للنزاع انتقالاً سياسياً حقيقياً وشاملاً بمشاركة كاملة ومتساوية وذات مغزى للمرأة تمشياً مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف لعام ٢٠١٢ (S/2012/522، المرفق). ويؤيد الاتحاد الأوروبي تأييداً تاماً الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص غير بيدرسن للمضي قدماً بجميع جوانب القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، بما في ذلك نهجه القائم على خطوات مقابل أخرى في تعزيز العملية السياسية.

ووفقاً لأحدث تقرير صادر عن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، قُتل أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ مدني في سورية بين عامي ٢٠١١ و ٢٠٢١ – أي ٨٣ مدنياً في اليوم – كنتيجة مباشرة للنزاع. ويؤكد التقرير حجم المعاناة الإنسانية في سورية. ولا بد من حماية المدنيين في جميع الأوقات. لذا يردد الاتحاد الأوروبي مرة أخرى النداءات التي أطلقها مجلس الأمن من أجل تنفيذ وقف لإطلاق النار في جميع أنحاء البلد.

ويجب على النظام السوري أن يتعاون تعاوناً كاملاً مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك فيما تُجريه من تحقيقات بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية في النزاع.

ويجب محاسبة جميع الأطراف المسؤولة عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، التي قد يشكل بعضها جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. ويكرر الاتحاد الأوروبي دعوته إلى إحالة الحالة في سورية إلى المحكمة الجنائية الدولية.

إن ضمان المساءلة وتحقيق العدالة للضحايا أمر ضروري لوجود سورية مستقرة وسلمية، على أساس إيجاد حل سياسي ذي مصداقية وشامل للجميع وقابل للتطبيق وفقاً للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وفي غياب العدالة الدولية، فإن الملاحقة القضائية لمرتكبي جرائم الحرب في إطار الولاية القضائية الوطنية، حيثما أمكن، التي تجري الآن في العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، تمثل مساهمة مهمة لضمان العدالة. وبالإضافة إلى ذلك، تشارك هولندا وكندا في مبادرة مهمة

لمساءلة سورية على انتهاكها لاتفاقية مناهضة التعذيب. وسيواصل الاتحاد الأوروبي دعم الجهود الرامية إلى جمع الأدلة بغية اتخاذ إجراءات قانونية في المستقبل، بما في ذلك من جانب الآلية الدولية المحايدة المستقلة المعنية بسورية وعمل لجنة التحقيق.

ويجب معالجة مخاوف تركيا الأمنية الآتية من شمال سورية من خلال الوسائل السياسية والدبلوماسية، لا بالعمل العسكري، ومع الاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني. وفي هذا الصدد، فإن الإعلانات الأخيرة بشأن شن عملية عسكرية أخرى في شمال سورية مثيرة للقلق، ونحث على ضبط النفس.

ويجب معالجة الأسباب الكامنة وراء أزمة اللجوء والنزوح بموجب القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ويواصل الاتحاد الأوروبي التحذير من أي عمليات نزوح أخرى في أي جزء من سورية، وكذلك من الاستغلال المحتمل لعمليات النزوح هذه لأغراض تغيير التركيبة الاجتماعية والديموغرافية. ولا بدّ من الوفاء بشروط العودة الآمنة والطوعية والكريمة للاجئين والمشردين إلى أماكنهم الأصلية، وفقاً للمعايير التي حددتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ووفقاً للقانون الدولي. ولن يدعم الاتحاد الأوروبي عمليات العودة إلا بعد استيفاء هذه الشروط.

كما أن مشاريع الإنعاش المبكر تكتسي أهمية بالنسبة لكرامة الشعب السوري ولمستقبله. والمشاريع الممولة من الاتحاد الأوروبي مخصصة ومصممة لأولئك الذين هم في حاجة حقيقية للمساعدة. ولن يمول الاتحاد الأوروبي جهود الإنعاش المبكر التي يمكن أن تدعم تغيير التركيبة الاجتماعية والديموغرافية.

وما زالت الاحتياجات الإنسانية في سورية تتزايد. ويعاني أكثر من ١٢ مليون شخص – ٥٥ في المائة من السكان – من انعدام الأمن الغذائي. وهناك ما يقدّر بنحو ١٤,٦ مليون شخص محتاجين داخل سورية. ويشكل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أكبر الجهات المانحة، فقد قدم ٢٥ مليار يورو لتلبية الاحتياجات الناشئة عن الأزمة على مدى العقد الماضي.

وفي مؤتمر بروكسل السادس بشأن دعم مستقبل سورية والمنطقة، الذي عقد يومي ٩ و ١٠ أيار/مايو واستضافه الاتحاد الأوروبي، تعهّد المجتمع الدولي بتقديم ما يقرب من ٦,٤ مليار يورو لعام ٢٠٢٢ وما بعده. وتعهد الاتحاد الأوروبي بتقديم أكثر من ٤,٨ مليار يورو من هذا المبلغ، حيث يأتي أكثر من ٣,١ مليار يورو من المفوضية الأوروبية و ١,٧ مليار يورو من الدول الأعضاء. وسيساعد هذا التمويل الناس في سورية والبلدان المجاورة التي تستضيف اللاجئين السوريين. وسنواصل إبداء التضامن مع الشعب السوري وندعو المجتمع الدولي إلى زيادة التزاماته. ونُثني على البلدان المجاورة لاستضافتها عدداً كبيراً من اللاجئين السوريين لأكثر من عقد وندعو جميع القادة إلى تجنب الخطاب المثير للانقسام بشأن اللاجئين السوريين.

في ١٢ يوليو/تموز، مدد مجلس الأمن لمدة ستة أشهر، حتى ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣، الإذن للأمم المتحدة باستخدام معبر باب الهوى من تركيا إلى سورية لإيصال المساعدات الإنسانية، مع تمديد آخر لمدة ستة أشهر إضافية يتطلب قراراً منفصلاً. ويأسف الاتحاد الأوروبي لعدم تجديد الآلية لمدة ١٢ شهراً على النحو الذي دعا إليه الأمين العام ومجتمع الهيئات الإنسانية ككل وأيده معظم أعضاء مجلس الأمن. إن التمديد واجب إنساني لإبقاء شريان المساعدات الإنسانية الحيوية يؤدي وظيفته تجاه ٤,١ مليون رجل وامرأة وطفل سوري، بمن فيهم ٢,٨ مليون نازح داخلياً في شمال غرب سورية، يعتمدون على المساعدات الإنسانية الحيوية المقدمة من خلال الآلية لمساعدتهم في البقاء على قيد الحياة.

وسيواصل الاتحاد الأوروبي دعوة جميع الأطراف إلى عدم تسييس المعونة الإنسانية والسماح بإيصالها من دون عوائق وباستمرار إلى جميع المحتاجين. وستظل المساعدات عبر الحدود حيوية لتلبية الاحتياجات الإنسانية الهائلة في سورية، خاصة في سياق انعدام الأمن الغذائي المتزايد في المنطقة الناجم عن حرب روسيا العدوانية غير المبررة والتي لا مسوغ لها في أوكرانيا. ويؤيد الاتحاد الأوروبي تأييداً تاماً تجديد هذه الآلية الأساسية المقرر التصويت عليه في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣.

ويكرر الاتحاد الأوروبي دعوته إلى إيجاد حل سياسي ويشدد على أنه لن يكون من الممكن التطبيع أو رفع الجزاءات أو إعادة الإعمار ما لم ينخرط النظام السوري في عملية انتقال سياسي في إطار القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وعملية جنيف.

ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى تقرير الأمين العام عن آلية مستقلة محتملة لولاية دولية لتوضيح مصير وأماكن وجود الأشخاص المفقودين في سورية.

ويظلّ الاتحاد الأوروبي ملتزماً بوحدة الدولة السورية وسيادتها وسلامتها الإقليمية ويدعو مرة أخرى جميع أطراف النزاع إلى التوصل إلى حل سياسي مستدام وذي مصداقية وشامل للجميع يستند إلى التنفيذ الكامل والشامل للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). فهذا هو الطريق الوحيد لتحقيق السلام المستدام في سورية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لا يزال هناك عدد من المتكلمين المسجلين في قائمتي لهذه الجلسة. ونظراً لتأخر الوقت، وبموافقة أعضاء مجلس الأمن، أعتزم تعليق الجلسة حتى الساعة ١٥/٠٠.

عُلقت الجلسة الساعة ١٣/٢٠.